وقَفَاتٌ نَحْويَّةٌ وصَرْفيَّةٌ
فِي كِتَابِ التَّنْبِيهَات عَلَى أَغَالِيطِ الرُّواةِ
لِـعَلِيِّ بن حَمْزَةَ البَصْرِيِّ المُتَوفَى سنَةَ (٣٧٥هـ)

إعــداد

د: أسماء أبو المجد سلامة بخيت

المدرس بقسم اللغويات

الأستاذ المساعد بجامعة الباحة

المملكة العربية السعودية

(العدد الرابع والثلاثون)

(الإصدار الثاني .. أكتوبر)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)

وقفَاتٌ نَحْويَّةٌ وصَرْفيَّةٌ فِي كِتَابِ التَّنْبيهَات عَلَى أغَالِيطِ الرُّواةِ لعَليِّ بن حَمْزةَ البّصْريِّ المُتَوفَى سنَةَ (٣٧٥هـ)

(الكامل للمبرد، والفصيح لثعلب، والمصنَّف لابن سلام، والإصلاح لابن السِّكِّيت (أنْمُوذجًا))

أسماء أبو المجد سلامة بخيت

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات، جامعة الأزهر، القاهرة.

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية .

البريد الإلكتروني: asmabkhyt907@gmail.com

ملخص البحث:

فهذا البحث تناولت فيها وقفات نحوية وصرفية حول الأغلاط التي أخذها عليُّ بن حمزة على الرواة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) في كتب اللغة المصنَّفات (الكامل للمبرد، والفصيح لثعلب، والمصنَّف لابن سلام، والإصلاح لابن السِّكِّيت)؛ رغبة مني الوقوف في جوانب النحو والصرف في تنبيهاته، والتي أغلبُها تنبيهات لُغويّة تتعلق بمعنى الكلمة في اللغة ، وخطَّأ الرواة في استعمال هذه الكلمة في غير معناها الصحيح.

ويهدف البحث إلى الوقوف على ما نَسَبه عليُّ بن حمزة من خطأ للرواة فيما رووه في مصنفاتهم من أقوال وأشعار بما يخص الجانب النَّحْوي والصَّرْفي بالبحث والتحليل والتوثيق.

والتزم البحث المنهج الوصفي بذكر عنوان للمسألة التي نسب فيها الخطأ للعالم في روايته ، ثم عرض نص عليُّ بن حمزة مع التعقيب عليه بالشرح والتوضيح، وتوثيق هذه النسبة من كتاب العالم نفسه ثم الوقوف من التنبيه موقفًا عرضتُ فيه أقوال النُّحاةِ ، وأخيرًا ختمت التنبيه بالتعقيب على عليّ بن حمزة فيما إذا كان مُصِيبًا أو مُخْطِئًا في تنبيهاته التي أخذها على العلماء.

وكان من أهم النتائج التي توصل البحث إليها :

أولاً: دقة عليٍّ بن حمزة في نسبة الرواية عن العلماء في تنبيهاته، غير أنَّه لم يكن صائبًا في نسبة الغلط إليهم.

ثانيًا: ما نسبه عليٌّ بن حمزة من غلطٍ في رواية بعض الأشعار، قد أطلق عليه النُّحاة ما يُسمى بـ(الضرورة الشعرية)، وهذا لا يُعدّ خطأ في الرواية كما زعم في تنبيهاته.

الكلمات المفتاحية:

وقَفَاتٌ نَحْويَّة وصَرْفيَّة، التنبيهات، أغاليط الرواة، عليٌّ بن حمزة البصري.

Syntactical and Morphological poses in the book of (Al- Tanbeehat Ala Aghaleet Al-Rwaaht) by Ali Ibn Hamzah Al-basrai who was dead in (375A.H.)

(AL-Kamal by Al-Mubarrad), (Al-Fasih by Imam Tha'lab), (Al-musannaf by Ibn Salam), and (Al-eslah by Ibn As-Sikkit) As a Model

Asmaa Abu AL Majd Salama Bekheit
Department of Linguistics- Faculty of Islamic and Arabic studies for girls, AL Azhar University, Cairo.
Department of Linguistics, Faculty of Arts and humanities, Albaha University, kingdom of Saudi Arabia.
Email : asmabkhyt907@gmail.com

Abstract:

In this study, I deals with Syntactical and morphological poses around the narrators sophism which are undertaken by Ali Ibn Hamzah in his book (Al- Tanbeehat Ala Aghaleet Al-Rwaaht) about the Linguistics books ; (AL-Kamal by Al-Mubarrad), (Al-Fasih by Imam Tha'lab), (Al-musannaf by Ibn Salam), and (Al-eslah by Ibn As-Sikkit). I attempt to stop and pose for the Syntactical and morphological sides in his notices which are almost linguistically related to the meaning of the word in a language, and the narrators incorrect use of this word.

The research aims to introduce what Ali Ibn Hamzah assumes that the narrators make mistakes in their sayings and poetry, particularly in Syntactical and morphological sides, so I introduce poses and stops by making analysis and documentation. The research is based on the descriptive approach which is introduced by mentioning the title of the case in which the mistakes are made by the scholars and narrators. Then, I present the text that is written by Ali Ibn Hamzah with clarification, explanation, feedback, and making documentation of the books of the linguists and narrators themselves. Moreover, I notice the

poses and introduce the linguists sayings and views. Finally, I conclude with feedback and comments on what extent did Ali Ibn Hamza right or not in his claim?
The most important conclusions of the study include the following :
First: the inaccuracy of the claim of Ali Ibn Hamzah in his notices about the linguists sayings, he was not right in his claim of narrators sophism.
Second: the claim of the narrators mistakes as the case of (kasr al-mamdoud) in the narration of poetry, Ali Ibn Hamza was not accurate and right, because there's what the linguists called "poetic necessity ".

keywords:
Syntactical and morphological poses, notices, narrators sophism, Ali Ibn Hamza Al-basri.

المقدمة

الحمد لله الذي كرَّم الإنسان وفضَّله على سائر مخلوقاته بالعقل والبيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أرسله رحمةً للعالمين، وأنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين، صَاحبُ القولِ الحق المبين، وعلى آله وأصحابه أفضل التسليم .

وبعدُ ،،،،

فهذه دراسة تناولت فيها وقفات نحوية وصرفية حول الأغلاط التي أخذها عليٌّ بن حمزة على الرواة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) في كتب اللغة المصنَّفات (الكامل للمبرد، والفصيح لثعلب، والمصنَّف لابن سلام، والإصلاح لابن السِّكِّيت أُنموذجًا)، رغبة مني الوقوف في جوانب النحو والصرف في تنبيهاته، والتي أغلبُها تنبيهات لُغويّة تتعلق بمعنى الكلمة في اللغة، وخطأ الرواة في استعمال هذه الكلمة في غير معناها الصحيح ومنها بحث تحت عنوان: (في النقد اللغوي التنبيهات على أغلاط الرواة نموذجًا)[1]، ولم أجد أحدًا من الباحثين تناول هذه التنبيهات بما يخص الجانب النَّحْوي والصَّرْفي بالبحث والتحليل والتوثيق، ومن هنا بدأت فكرة بحثي والذي جاء بعنوان: (وقفات نَحْويَّة وصَرْفيَّة فِي كِتَابِ التَّنْبِيهَات عَلَى أَغَالِيطِ الرُّواةِ لعَليّ بن حَمْزَةَ البَصْرِيِّ المُتَوفَى سنَةَ (٣٧٥هـ) (الكامل للمبرد، والفصيح لثعلب، والمصنَّف لابن سلام، والإصلاح لابن السِّكِّيت **(أُنْمُوذجًا)**).

والتزم البحث المنهج التحليلي الوصفي وذلك بترتيب التنبيهات وفق ما ذكره مؤلف الكتاب بادأَةً بتنبيهاته على أبي العباس المبرد وانتهاءً بتنبيهاته على ابن السِّكِّيت، وقد كان عرض التنبيهات بذكر عنوان للمسألة التي نسب فيها الخطأ للعالم في روايته، ثم عرض نص عليٌّ بن حمزة مع التعقيب عليه بالشرح

(١) للدكتور: محمود محمود الشويحي ، والبحث منشور بنادي نجران الأدبي الثقافي– المملكة العربية السعودية.

والتوضيح، ثم وثَّقتُ هذه النسبة من كتاب العالم نفسه ، ووقفتُ من التنبيه موقفًا عرضتُ فيه أقوال النُّحاةِ، ثم ختمت التنبيه بالتعقيب على عليّ بن حمزة فيما إذا كان مُصِيبًا أو مُخْطِئًا في تنبيهاته التي أخذها على العلماء.

وقد اشتمل البحثُ على مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة مباحث، وستة مطالب ، وخاتمة.

وأمَّا التمهيد: فقد اشتمل على مطلبين :

المطلب الأول: ترجمة موجزة لعليّ بن حمزة البصري.

والمطلب الثاني: التعريف بكتاب: (التنبيهات على أغاليط الرواة).

والمبحث الأول: ينقسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: التنبيهات النَّحويَة على المبرد في (الكامل).

والمطلب الثاني: التنبيهات الصَّرفيَّة على المبرد في (الكامل).

والمبحث الثاني: ينقسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: التنبيهات النَّحويَّة على ثعلب في (الفصيح).

والمطلب الثاني: التنبيهات الصَّرفيَّة على ثعلب في (الفصيح).

والمبحث الثالث: التنبيهات الصَّرفيَّة على ابن سلام في (المُصنَّف).

والمبحث الرابع: التنبيهات الصَّرفيَّة على ابن السِّكِّيت في (الإصلاح) .

وأخيرًا الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، وثبت للمراجع والمصادر، وفهرس للموضوعات.

تمهيد

المطلب الأول

التعريف بـ (عَليّ بن حَمْزَة الْبَصْرِيّ)

اسمه ونسبه[١]:

عَليّ بن حَمْزَة الْبَصْرِيّ النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ، وكنيته أبو النَّعيم اللّغَوِيّ.

نشأته[٢]:

نشأ عليُّ بن حمزة ببغداد، قيل: لمَّا ورد المتنبي بغداد في داره نزل، وكان ضيفه إلى ان رحل عنها.

مكانته العلمية:

يُعدُّ عليُّ بن حمزة أحد أعيان أهل اللغة الفضلاء المُدققين بها، والعارفين بصحيحها من سقيمها، ولَهُ ردود على جمَاعَة من أهل اللُّغَة كَابْن دُرَيْد وَابْن الْأَعرَابِي والأصمعي وَغَيرهم[٣].

قال عنه ياقوت: (أحد الْأَعْلَام الْأَئِمَّة فِي الْأَدَب وأعيان أهل اللُّغَة الْفُضَلَاء المعروفين، لَهُ ردود على جمَاعَة من أَئِمَّة اللُّغَة)[٤].

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٧٥٤/٤، ت: إحسان عباس ،ط١: دار الغرب الإسلامي، بيروت(١٤١٤هـ-١٩٩٣ م.) ، الوافي بالوفيات للصفدي ٥٣/٢١، ت: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث، بيروت(١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي١٦٥/٢، ت: محمد أبو الفضل، ط: المكتبة العصرية، لبنان- صيدا؛ معجم المؤلفين لرضا كحالة ٨٣/٧، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) يُنظر: معجم الأدباء ١٧٥٤/٤، الوافي بالوفيات٥٣/٢١، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٦٥/٢.

(٣) يُنظر: معجم الأدباء ١٧٥٤/٤، الوافي بالوفيات٥٣/٢١، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ل١٦٥/٢، معجم المؤلفين ٨٣/٧.

(٤) معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٧٥٤/٤، يُنظر: بغية الوعاة ١٦٥/٢.

ولـه تصـانيف وردود علـى أهل الأدب وفّق فيهـا، ومـن تصـانيفه : كتـاب الـرَّد علـى أبـي زِيَـاد الْكلابِـي، وكتـاب الـرَّد علـى أبـي عَمْـرو الشَّـيْبَانِيّ فِـي نـوادره، وكتاب الرَّد على أبي حنيفَة الدينَوَرِي فِي كتاب (النَّبَات)، وكتاب الرَّد على أبي عبيد الْقَاسِم بـن سَـلام فِـي (المُصَـنّف)، وكتـاب الـرَّد علـى ابْـن السّـكيت فِـي (إِصْـلَاح الْمنطـق) ، وكتـاب الـرَّد علـى ابْـن ولاد فِـي (الْمَقْصُـور والممـدود)، وكتـاب الرَّد علـى الجـاحظ فِـي كتـاب (الْحَيَوَان)، وكتـاب الرَّد علـى ثَعْلَـب فِـي (الفصيح) [١]. قال ياقوت: (ورَأَيْت هَذِه كلهَا بِمصْر) [٢].

وفاته:

تُـوفي علـيٌ بـن حمـزة بصـقلية فـي رمضـان سـنة خمـس وسـبعين وثلاثمائـة، وصـلّى عليـه القاضـي إبـراهيم بـن مالـك قاضـي صـقلية، وكبـر خمسًـا فـي الجامع[٣].

(١) يُنظر: معجم الأدباء ١٧٥٥/٤، الوافي بالوفيات٥٣/٢١، بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغويين والنحاة ١٦٥/٢، معجم المؤلفين ٨٣/٧.

(٢) معجم الأدباء ١٧٥٥/٤، يُنظر: الوافي بالوفيات٥٣/٢١.

(٣) يُنظـر: معجـم الأدبـاء ١٧٥٥/٤، الـوافي بالوفيـات٥٣/٢١، بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغويين والنحاة ١٦٥/٢، معجم المؤلفين ٨٣/٧.

المطلب الثاني

كِتَابُ (التنبيهات على أغاليط الرواة)

ذكر عليُّ بن حمزة في كتابه العديدَ من التنبيهات وسماه (التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنَّفات (الكامل للمبرد، والفصيح للثعلب، والمصنَّف لابن سلام، والإصلاح لابن السِّكِّيت، ومقصور ابن ولاد)[١].

وكان منهجه في تنبيهاته بذكر رواية العالم أولًا، ثم يحكم عليها بالخطأ، معللًا لها ومعلقًا عليها، ومن الجدير بالذكر أنَّه التزم منهجًا عامًا في جميع تنبيهاته الواردة في كتابه.

والكتاب يحوي الكثير من التنبيهات أغلبها تنبيهات لغوية، ترجع إلى خطأ الرواة في معنى الكلمة بما يُخالف معناها في كتب اللغة، واستعمالها في غير معناها الصحيح، فقلَّما أجد تنبيهًا نسب فيه خطأً نحويًّا أو صرفيًّا، وهذا ما دعاني إلى تسمية البحث بعنوان (وقفات نحويَّة وصرفيَّة)، ومن خلال تتبعي لما نسبه للعلماء في تنبيهاته بالبحث والتحليل للرواية المنسوب فيها الخطأ، استخلصت أنَّ عليّ بن حمزة لم يكن مصيبًا في هذا النسبة ، فما نسبه من غلطٍ في رواية بعض الأشعار، قد أطلق عليه النُّحاة ما يُسمى بـ(الضرورة الشعرية)، وهذا لا يُعدّ خطأ في الرواية كما زعم في تنبيهاته.

وقبل أن أختم الحديث عن الكتاب أنوه إلى أنَّ هناك كتابًا آخر بعنوان (بقية التنبيهات على أغلاط الرواة)[٢]، وهي تنبيهات لغوية على أبي زياد الكلابي الإعرابي، ونوادر أبي عمرو الشيباني، والنبات لأبي حنيفة الدينوري.

---

(١) تحقيق : عبد العزيز الميمني الرجكواتي ، ط٣: دار المعارف – القاهرة.

(٢) تحقيق : العطية خليل إبراهيم ، ط: دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد (١٩٩١م)، والنسخة المحققة تخضع لحقوق النشر ، أمَّا النسخة المنشورة له فهي نسخة إلكترونية غير موثقة.

المبحث الأول: المطلب الأول
التنبيهات النَّحْويَّة على المبرد في (الكامل)
قصر الممدود لضرورة الشعر

يقول عليُّ بن حمزة: (وأنشد أبو العباس للنمر بن تولب:

يَسُرُّ الفَتَى طُولَ السَّلامةِ والبَقَا ... فَكَيفَ تُرى طُولُ السَّلامةِ يَفْعَلُ[1]

ثم فسَّر فقال: فقصر البقاء ضرورة، وللشاعر إذا اضطُرَّ فله أن يقصُر الممدود، وليس له أن يمُدَّ المقصور، وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة، فإذا احتاج حذَفَها لأنها ألف زائدة، فإذا حذفها ردَّ الشيء إلى أصله، ولو مَدَّ المقصور لكان زائداً في الشيء ما ليس منه، قال يزيد بن عمرو بن الصعق:

فَرِعتُم لتمرين السياط وأنتمُ * يُشَنَّ عليكم بالفِنا كلُّ مَرْبَعِ**[2]

---

(١) البيت من الطويل للنمر بن تولب في ديوانه ص١٠١، ت: محمد طريفي ط١: دار صادر بيروت، لبنان (٢٠٠٠م) وروايته:

يَوَدُّ الفَتَى طُولَ السَّلامةِ والغِنَى * فَكَيفَ تُرى طُولُ السَّلامةِ يَفْعَلُ.**

وفي البيان والتبيين١٤٢/١، الحيوان للجاحظ ٥٨٨/٦؛ ط٢: دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٢٤هـ)؛ عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري ٣٤٦/٢، ط: دار الكتب العلمية –بيروت (١٤١٨هـ)؛ جمهرة اللغة لابن دريد ٧٥/١، ت: رمزي منير، ط١: دار العلم للملايين – بيروت (١٩٨٧م)؛ عيار الشعر لابن طباطبا العلوي ص٨٧، ت: عبد العزيز المانع، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة؛ المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري ص١٥٠، ت:عبد السلام هارون، ط٢: مطبعة حكومة الكويت(١٩٨٤ م)؛ ديوان المعاني لأبي هلال الحسن العسكري ١٨٣/٢، ط: دار الجيل – بيروت؛ ضرائر الشِّعْر لابن عصفورص١١٧ ،ت: السيد إبراهيم، ط١: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (١٩٨٠ م)؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٢٩/٢، ت: أحمد ظافر كوجان، ط: لجنة التراث العربي(١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م)

(٢) البيت من الطويل ليزيد بن الصّعق في الأصمعيات للأصمعي ص١٤٤، ت: احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، ط٧: دار المعارف – مصر(١٩٩٣م)،الاختيارين للأخفش الأصغر ص٥٠٤، ت: فخر الدين قباوة ، ط١: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ١٢٣/٨، ت: عبد السلام هارون، ط٤: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م) .

فقصر الفناء، وقال الطِّرمّاح:

وأخرَجَ أُمُّهُ لسواسِ سَلْمَى ... لمعفورِ الضَرا ضَرِمِ الجَنِينِ(١)

.. هذا نصّ قول أبي العباس وإنَّما سُقته على الولاء وإن كان فيه طول ؛ لأنَّه مُتَّشح بالأغلاط، آخذٌ بعضها برقاب بعض، .. فأوَّل ذلك تغيير رواية الثلاثة الأبيات التي استشهد بها في قصر الممدود، فأمَّا بيت النَّمر فروايته (طول السلامة والغنى)، وأمَا رواية بيت ابن الصَّعِق فروايته (بالقَنا)، وأمَّا بيت الطِّرمَّاح فالرواية فيه (لمعفور الضَّنا)، وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكَر؛ لأنَّه ربما ركِب المذهب الذي يخالف فيه أهلَ العربية واحتاج إلى نُصرته فغيَّر له الشَّعرَ واحتجَّ به) (٢)

نسب على ابن حمزة في نصه السابق للمبرد الغلط في رواية الأبيات الشعرية الثلاثة، والتي أوردها المبرد على جواز قصر الممدود للضرورة الشعرية، وذكر حجة المبرد في روايته الأبيات على خلاف الرواية الصحيحة بأنَّ الممدود قبل آخره ألف زائدة فإذا احتاج إلى حذفها، فقد ردَّ الشيء إلى أصله بحذف الزائد، ثم ذكر أنَّ الذي حمل المبرد على الخطأ في هذه الروايات موافقة ونصرة ما احتجَّ به على إثبات قاعدة ما.

وبالرجوع إلى ما نصَّ عليه المبرد فيما نُسب إليه يقول: (**قال النمر بن تولب:**

تَـدَارَكْ مَـا قَبْـلَ الشَّـبَابِ وَبَعْـدَهُ حَـوادِثُ أَيّـامٍ تَمُـرُّ وَأَغْفَـلُ

---

(١) البيت من الوافر للطرماح في ديوانه ص٢٨٥، ت: عزة حسن ،ط٢: دار الشرق العربي، بيروت–لبنان (١٤١٤هـ– ١٩٩٤م) ، وفي العين للخليل ٣٣٦/٧، ت:مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي ، ط: دار ومكتبة الهلال؛ المُنَجَّد في اللغة لكراع النمل ص٢٤٨، ت: دكتور أحمد مختار، ضاحي عبد الباقي، ط٢: عالم الكتب، القاهرة (١٩٨٨ م)؛ تهذيب اللغة للأزهري١٣٥/١٣، ت: عبدالسلام هارون، ط: دار القومية العربية للطباعة (١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م)؛ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)٥٨١/٢؛ لسان العرب لابن منظور ١٠٩/٦، ط٣: دار صادر، بيروت(١٤١٤ هـ).

(٢) التنبيهات ص١٠٨.

يَسُرُّ الْفتَى طُولُ السَّلامَةِ وَالْبَقَا فَكَيْفَ يَرَى طُولَ السَّلامَةِ يَفْعلُ

يَرُدُّ الْفَتَى بَعْدَ اعْتِدَالٍ وَصِحَّةٍ يَنُوءُ إِذَا رَامَ الْقِيَامَ وَيُحْمَلُ

قصر البقاء ضرورة، وللشاعر إذا اضُطُّر أن يَقصُرَ الممدود، وليس له أن يَمُدَّ المقصور، وذلك أنَّ الممدودَ قبل آخره ألفٌ زائدةٌ، فإذا احتاج حَذَفَها لأنَّها زائدة، فإذا حَذَفَها رد الشيءَ إلى أصله، ولو مَدَّ المقصور لكان قد زاد في الشيءِ ما ليس منه، قال الشاعر، وهو يزيدُ بن عمرو بن الصَّعِقِ:

فَرغْتُمُ لِتَمْرِينِ السِّيَاطِ وَأَنْتُمُ ... يُشَنَّ عَلَيْكُمْ بِالْفِنَا كُلَّ مَرْبَعِ

فَقَصَر الفِناء ، وهو ممدودٌ. وقال الطِّرِمَّاح:

وَأَخْرَجَ أُمُّهُ لِسَوَاسِ سَلْمَى ... لِمَعْفُورِ الضَّرَا ضَرِمِ الجَنِينِ)[1]

فالمبرد في نصه السابق قد صرح بما نسبه إليه علي بن حمزة من جواز قصر الممدود للضرورة الشعرية ، وذكر الأبيات كما نقلها عنه علي بن حمزة إلَّا أنَّ ما نُسب للمبرد من الغلط في رواية الأبيات فغير صحيح، وذلك كالآتي:

فأمَّا الرد عن البيت الأول فرواية المبرد له وإن كانت خلاف ما في ديوان النمر بن تولب ، والتي هي :

يَوَدُّ الفَتَى طُولَ السَّلامةِ والغِنَى... فَكَيفَ تُرى طُولُ السَّلامةِ يَفْعَلُ

أرى أنَّ البيت ربَّما رُوي بروايتين منفصلتين ، أو أنَّه سمعه من المنشد نفسه ، أو أنَّه يعلم بالرواية الصحيحة للبيت ولكنَّه أرد أن يحتج لجواز قصر الممدود إذا اضطر الشاعر لذلك ، فليس المبرد مخطئًا بهذه الرواية.

وأمَّا البيت الثاني ليزيد بن الصَّعق والذي يقول فيه :

فَرِعتُم لتَمْرِينِ السّياطِ وأنتُمُ ... يُشَنَّ عليكُمْ بالفِنا كلُّ مَرْبَعِ

فالبيت قد روي بروايتين الأولى للأصمعي(بالفنا) قَالَ الْأَصْمَعِي:

(سَمِعتُ أَبَا عَمْرو بن الْعَلَاء يَقُول: سَاب يزِيد بن الصَّعق رجلًا من بني أَسد ، فَقَالَ يزِيد فِي ذَلِك:

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ١/١٧٥.

ولعتم بتَمْرينِ السياطِ وأنتُمُ ... يشَنُّ عليكُمْ بالفَنَا كُلُّ مَرْبَعِ [١])

والرواية الثانية للأخفش الأصغر (بالقنا) قال الأخفش:

(وقال أبُو عَمْرو بن الْعَلَاء سَاب يزيد بن الصَّعق رجلاً، من بني أسد. فقال يزيد بن الصِّعق

فَرِغْتُم لتَمْرينِ السّياطِ ، وأنتُمُ ... يشَنُ عليكُمْ بالقَنَا كُلُّ مَرْبَعِ[٢])

وأمَّا البيت الثالث للطِّرمّاح:

وأخرَجَ أُمُّهُ لسواسِ سَلْمَى ... لمعفورِ الضَرا ضَرِمِ الجَنِينِ

فرواية المبرد للبيت صحيحة، وعليه فلا أغلاط للمبرد كما زعم علي بن حمزة في تنبيهاته.

أمَّا ما ذهب إليه المبرد من جواز قصر الممدود للضرورة الشعرية ، فقد أجمع النحاة على جوازه ، ومنه ما صرَّح به ابن السراج أنَّ مما يُستحسن من الحذف للشاعر إذا اضطُّر الحذف للممدود بالقصر، معللًا بأنَّ المدَّ زيادة وإذا قصر بحذفه، فقد رد الشيء على أصله، وليس له العكس وهو مد المقصور لأنَّه خروج من الأصل إلى الفرع، والأصول أغلب من الفروع وهو في الشعر كثيرٌ، فقال: (مِمّا يستحسنُ للشاعرِ إِذَا اضطُّر أَنْ يحذفَهُ: الحذفُ نوعان:

الأولُ: قَصْرُ الممدودِ؛ لأَنَّ المدَّ زيادةٌ فإذا اضطُّر الشاعرُ فقصرَ فَقَدْ رُدَّ الكلامَ إلى أصله، وليسَ له أَن يمدَّ المقصورَ كما لم يكنْ لَهُ أَن لا يصرفَ ما ينصرفُ؛ لأَنَّهُ لو فعلَ ذلكَ لأَخرجَ الأَصلَ إلى الفرعِ ، والأُصولُ ينبغي أَن تكونَ أَغلبَ مِنَ الفروعِ، وهوَ في الشعرِ كثيرٌ[٣])

---

(١) الأصمعيات ص١٤٤.

(٢) الاختيارين ص٥٤٠.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٤٤٧/٣، ت: عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان.

وزاد السيرافي في علة جواز قصر الممدود للضرورة الشعرية، بأنَّ قصرَ الممدودِ تخفيفٌ، والعرب ديدنُهم التخفيف ، وبأنَّ القصر للممدود ردٌّ إلى الأصل بحذف الزائد حيث قال:

(إن قال قائلٌ: ما الفرقُ بين جواز قصر الممدود ومد المقصور؟ قيل له: قصرُ الممدودِ تخفيفٌ؛ وقد رأينا العرب تُخفّف بالترخيم وغيره، على ما تقدّم وصْفَنَا له، ولم نَرهمْ يُثقّلون الكلام بزيادة الحروف، كما يُخفّفونه بحذفها، فذلك فرْق ما بينهما، وشيءٌ آخر وهو أنَّ قصرَ الممدودِ، إنَّما هو حذف زائد فيه، وردّه إلى أصله، ومد المقصور ليس برادّ له إلى أصل[1])

وأفرد ابن جني فصل أسماه (فصل المقاييس)، وذكر فيه أنَّه متى التبست لفظةٌ، ولم تُعرف هل هي مقصورة أم ممدودة فالقصر أولى لجوازه، وهو الأصل والمد فرع عنه، فقال:

(مَتى أُشكلت عَلَيْك لَفْظَة فَلم تدر مَقْصُورَة هِيَ أم ممدودة فأقصرها فَإِن قصر الْمَمْدُود جَائِز وَمد الْمَقْصُور خطأ، وَمَتى أُشكلت عَلَيْك لَفْظَة ثلاثية فَلم تدر من الْيَاء هِيَ أم من الْوَاو، فاكتبها بِالْأَلف فَإِن كتب ذَوَات الْيَاء بِالْأَلف جَائِزٌ حسنٌ، وَكتب ذَوَات الْوَاو بِالْيَاءِ خطأٌ، وَمَتى أُشكلت عَلَيْك مذكرة هِيَ أم مُؤَنّثَة فَذكرهَا، فَإِن تذكير الْمُؤَنَّث أسهل من تَأْنِيث الْمُذكر؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّذْكِير هُوَ الأَصْل والتأنيث هُوَ الْفَرْع، كَمَا أَنَّ الْقصر هُوَ الأَصْلُ ، وَالْمدّ هُوَ الْفَرْعُ، وكما أَنَّ كتْب الْأَلف فِي اللَّفْظ الْفًا هُوَ الأَصْلُ، وكتبها يَاءً هُوَ الْفَرْع فاعرف ذَلِك وَقس تصب[2])

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٣/١، ت: أحمد مهدلي، علي سعيد ، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان(٢٠٠٨م).

(٢) الألفاظ المهموزة لأبي الفتح ابن جني ص٥٠ ، ت: مازن المبارك ، ط١: دار الفكر دمشق(١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م).

إسكان حرف الإعراب للضرورة الشعرية

يقول عليُّ بن حمزة: (وروى بيت امرئ القيس:

فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ[(١)]

ولم يقُل امرؤ القيس إلَّا: فاليوم أشربْ. وهذا ما اشتهر به من تغييره لروايته، وقد رواه قوم: فاليوم فاشربْ والأشهر الأول[(٢)]**)**

نسب عليُّ بن حمزة للمبرد الخطأ في رواية بيت امرئ القيس ، وأنَّ الرواية الصحيحة المشهورة هي: فاليوم أشربْ.

وبالرجوع لما نصَّ عليه المبرد فيما نُسب إليه يقول: (واغل ومعناه أنه وغل في القوم وليس منهم. قال امرؤ القيس:

حَلّتْ لـيَ الخَمـرُ وَكُنـتُ أمْـرَأً عَنْ شُـرْبهَا فـي شُـغُلٍ شَـاغِلِ

فَـاليَوْمَ أُسْـقَى غَيـرَ مُسْـتَحْقِبٍ إثْمـاً مِـنَ اللهِ وَلا وَاغِـلِ[(٣)]**)**

ورواية المبرد لبيت امرئ القيس رواية صحيحة، كما وردت في ديوانه يقول امرؤ القيس[(٤)]:

حَلّتْ لـيَ الخَمـرُ وَكُنـتُ أمْـرَأً عَنْ شُـرْبهَا فـي شُـغُلٍ شَـاغِلِ

---

(١) البيت من السريع لامرئ القيس في ديوانه ص١٤١، اعتناء: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢: دار المعرفة، بيروت (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م)، ويروى (فَاليَوْمَ أَشْربْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ) في الكتاب ٤/ ٢٠٤، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٩٩/١،ط: دار الحديث، القاهرة (١٤٢٣هـ)؛ الأصول ٣٦٤/٢؛ شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢٢١/١؛ الجليس الصالح ص٣٨، ٣٩؛ شرح الجمل الكبير ١٩٣/٢، ١٩٤؛ شرح شذور الذهب ٤٠٠/١؛ شرح التصريح ٨٨/١، بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي٧٥/٥؛ اللباب ١١٠/٢، التذييل والتكميل ٢١٦/١.

(٢) التنبيهات ص ١١٦.

(٣) الكامل ١٩٥/١.

(٤) ديوان امرئ القيس ص١٤١، اعتناء: عبد الرحمن المصطاوي ،ط٢: دار المعرفة، بيروت (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م).

فَـاليَوْمَ أُسْـقَى غَيـرَ مُسْـتَحْقِبٍ إثْمـــاً مِـــنَ اللهِ وَلا وَاغِـــلِ

فالمبرد ليس مخطئًا في رواية البيت السابق، ولم يُغير فيه كما ادعى عليه عليُّ بن حمزة في تنبيهاته. أمَّا ما ذكره من رواية البيت والتي هي :

فَاليَوْمَ أَشْربْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ

فهذه هي المشهورة في كُتب النُّحاة، فقد أجازوا إسكان حرف الإعراب إذا اضطر الشاعر لذلك، واستدلوا عليه بقول امرؤ القيس وتغيير روايته، كدليل على ما ذهبوا إليه، والدليل على انَّ رواية المبرد صحيحة، ما ذكره ابن الخباز بأنَّ الرواية الصحيحة للبيت هي **(فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ)**، وأنَّ رواية النُّحاة بتسكين حرف الإعراب مع تجرد الفعل من الناصب والجازم فيُخرَّج على الضرورة الشعرية أو الشذوذ أو التأويل، فقال:

(وأمَّا الثاني: (اليْومَ أَشْرَبْ) فإنَّ الرواية الصحيحة فيه: (فاليوم أُسْقَى) بالبناء للمجهول، و (أُسْقَى) هذا فعل مضارع مرفوع ورفعه ضَمَّة مُقدَّرة على آخره، إذاً: اتَّفَقَ النُّحَاة على أنَّ الفعل إذا تَجرَّد عن النَّاصِب والجازم كان مرفوعاً، وما ورد من كونه مُجرَّداً عن النَّاصِب والجازم وهو مجزوم حِينئذٍ إمَّا أنَّه ضرورة، وإمَّا أنَّه شاذ، وإمَّا أنَّه مُؤوَّل .. يُخَرَّج، أمَّا أنَّه يُجْعَل قاعدة ويُستثنى منه فالأمر ليس كذلك[1])

ومما صرح به النُّحاة من تسكين حرف الإعراب للضرورة ، ما ذكره سيبويه من جواز تسكين الحرف المرفوع والمجرور في الشعر فأصل:(أشربْ) في بيت امرئ القيس (أشربُ) بالضم، فأسكن الباءَ كما تُسكن في "عَضُدِ"، فتقول: "عَضْدٌ" للاستثقال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، فقال:(وقد يجوز أن يسكِّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشِّعر، شبَّهوا ذلك بكسرة (فخِذٍ حيث حذفوا فقالوا: فَخْذٌ، وبضَّمةِ عَضُدٍ حيث حذفوا فقالوا: عَضْد، لأنَّ الرَّفعة

(١) توجيه اللمع ص٣٥٢.

ضمةٌ والجرّة كسرةٌ .. وقد يُسكِّنُ بعضُهم في الشعر ويُشمُّ؛ وذلك قول الشاعر، امرىء القيس:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مستحقبٍ ... إثماً مِن الله ولا واغلٍ

وجعلت النقطة علامة الإشمام(١))

فما ذكره عليُّ بن حمزة في نصه السابق من تخطئة للمبرد، لم يتحر فيه الدقة من رواية امرئ القيس ظنًا منه لكثرة رواية البيت في كتب النُّحاة (فاليوم اشربْ) واحتجاجهم به في تسكين المتحرّك للضرورة أنَّها الرواية الصحيحة، مثله في ذلك ابن قتيبة حيث قال:

(وكقول امرئ القيس:

فَاليَوْمَ أَشْربْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ

ولولا أنّ النحويّين يذكرون هذا البيت ويحتجّون به في تسكين المتحرّك لاجتماع الحركات، وأنَّ كثيرا من الرواة يروونه هكذا، لظننته: **فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ**(٢))

(١) الكتاب٤/٢٠٤.

(٢) الشعر والشعراء ١/٩٩.

حذف التنوين للضرورة الشعرية

يقول عليُّ بن حمزة: (وروى أبو العباس شاهدًا له في حذف التنوين :

عَمْرُو الَّذِي هَشَم الثَّرِيدَ لقومهِ ... ورجالُ مكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[1]

والرواية: عمرو العُلَى، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدًا، وعمرو العلى هاشم. وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته؟ [2])

ذكر عليُّ بن حمزة في نصه السابق من الأغلاط التي وقع فيها المبرد رواية البيت، والذي أخذه شاهدًا على جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين في الضرورة الشعرية، وأنَّ تغيير المبرد لمثل هذه الرواية من القبح بمكان ، فليس لعاقل مسلم أن يجهل مثل هذا البيت .

وبالرجوع لما نص عليه المبرد في هذا الموضع يقول: (وإنَّما يُحْذف من الحرف لالتقاء الساكنين حروفُ المدِّ واللين، وهي الألفُ والياءُ المكسورُ ما

---

(١) البيت من الكامل ، لمطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق لابن دريد ص١١، ت: عبد السلام هارون، ط١: دار الجيل، بيروت– لبنان(١٤١١هـ– ١٩٩١م) ، معجم الشعراء للمرزباني ص٢٠٠، ط٢: مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ولعبد الله بن الزبعرى في أمالي المرتضى للعلوي٢٦٩/٢، ت: محمد أبو الفضل، ط١: دار إحياء الكتب العربية(١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م)؛ شرح ديوان المتنبي للمعري ص١٢١١،ت: محمد المولوي،ط١: مركز الملك فيصل للبحوث(١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م)؛ تاريخ دمشق لابن عساكر٥٩/٣، ت: عمرو العمروي، ط: دار الفكر(١٤١٥هـ– ١٩٩٥م) ؛ الحماسة البصرية١٥٥/١؛ شرح الشواهد الكبرى١٦٢٦/٤، وبلا نسبة في المقتضب٣١٢/٢، ٣١٦؛ الكامل/٢٠١؛ الأوائل لابن عروبة الحراني ص٦٢،ت: مشعل المطيري، ط١: دار ابن حزم، لبنان– بيروت؛ الأفعال للسرقسطي١٣٤/١، ت: محمد حسين، ط: مؤسسة دار الشعب، القاهرة (١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م)؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ص٢٠٩، ت: رمضان عبد التواب، صلاح الهادي (١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م)؛ الروض الأنف للسهيلي٦٥/٢، ط: دار إحياء التراث العربي(١٤١٢هـ).

(٢) التنبيهات ص ١١٧.

قبلها، والواو المضمومُ ما قبلها، نحو قولك: هذا قفا الرّجلِ، وقاضي البلدِ، ويَغْزُو القومُ، فأمَّا التنوينُ فجاز هذا فيه؛ لأنَّه نونٌ في اللفظِ، والنونُ تُدغمُ في الياءِ والواوِ، وتزاد كما تزاد حروفُ المَدِّ واللينِ، ويُبدلُ بعضُها من بعض، فتقول: رأيتُ زيْدا، فَتُبْدلُ الألفَ من التنوينِ، وتقولُ في النسب إلى صَنْعاءَ وبَهْراءَ : صَنعانِيٌّ وبَهرانِيٌّ، فَتُبْدلُ النونَ من ألف التأنيت، وهذه جُمْلةٌ وتَفسيرُها كثيرُ، فلذلك حُذِفَ، ومثلُ هذا من الشعر:

عَمْرُو الَّذِي هَشَم الثَّرِيدَ لقومهِ ... ورجالُ مكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ(١))

ذكر المبرد أنَّ الأصل في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين، وحذف التنوين من الاسم لالتقاء الساكنين إنّما يكون في حروف المدِّ واللينِ خاصَّةً ، وإنّما جاز الحذف في التنوين لمضارعته حروف المدِّ واللين؛ لأنّ النون تُضارع حروف اللّين في كونها تدغم في الياء والواو، وتزاد كما تزاد حروف المدّ، فَلَمَّا أشبهها أخذ حكمها من الحذف في اضطرار الشَّاعِر في قوله: (عمْرُو الَّذِي) والأصلُ: (عمْرُوٌ الَّذي). فالمبرد في نصه السابق قد ذكر الرواية التي نسبها إليه علي بن حمزة في تنبيهاته ، ولكن المبرد وإن كان قد روى البيت بهذه الرواية إلَّا أنَّه لم يقع في الغلط الذي نُسب إليه، لأنَّه قد روى البيت السابق في المقتضب بالروايتين، فيقول:

(فَأَما أَكثر النَّحْوِيين فيذهبون إِلَى أَن التَّنْوِين إِنَّمَا حذف لالتقاء الساكنين وَكَانَ فِي هَذَا لَازِما لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَة شَيْء وَاحِد فَإِن كَانَ فِي غير هَذَا الْموضع فالمختار وَالْوَجْه فِي التَّنْوِين التحريك لالتقاء الساكنين لِأَن الْحَذف إِنَّمَا يكون فِي حرف الْمَدّ واللين خَاصَّة وَإِنَّمَا جَازَ فِي التَّنْوِين لمضارعته إِيَّاهَا وَأَنه يَقع كثيرا بَدَلا مِنْهَا وتزاد فِي الْموضع الَّذِي تزاد فِيهِ لَا تنفك من ذَلِك فَلَمَّا أشبهها وَجرى مَعهَا أجْرى مجْرَاهَا مَعهَا فِي اضطرار الشَّاعِر وَفِيمَا ذكرت من هَذَا الِاسْم وَالصّفة فَأَما مَا جَاءَ من هَذَا فِي الشّعْر فَقَوله:

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ١/ ٢٠١.

عَمْرو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقومهِ * ورِجالُ مَكَةَ مَسِنُونَ عِجافُ** [1])

وقال في موضع آخر: (حقُّ التَّنْوِين أَن يُحَرك لالتقاء الساكنين إِلَّا أَن يضْطَر شَاعِر على مَا ذكرت لَك، فَيكون كَقَوْلِه:

عَمْرو العُلا هَشَمَ الثرِيدَ لِقَوْمِهِ * ورِجالُ مَكَةَ مُسْنِتونَ عِجافُ**[2])

ويؤيد صحة هذه الرواية ما ورد في السَّير أنَّ هاشمًا أوَّلُ من سنّ الرحلتين وَأطْعم الثَّرِيد، وفيه يُقال: (حَدَّثَنَا ابْن سيف حَدَّثَنَا سعيد بن بزيع عَن ابْن إِسْحَاق قَالَ: كَانَ هَاشم بن عَبْد منَاف فِيمَا يَزْعمُونَ أَوَّل من سنّ الرحلتين لقريش رحْلَة الشتَاء ورحلة الصَّيف، وَأَوَّلُ من أطْعم الثَّرِيد بمَكَّة وَكَانَ اسْمه عمرًا، فَسُمي هاشمًا؛ لهشمه الْخبز بمَكَّة لِقَوْمِهِ ،وَقَالَ الشَّاعِر لقريش أَوْ بعض الْعَرَب:

عَمْرو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقومهِ ... ورِجالُ مَكَةَ مَسِنُونَ عِجافُ[3])

وبعد ذكر هذه الرواية أرى أنَّ البيت قد رُوي بروايتين منفصلتين ، فلم يجهل المبرد الرواية الصحيحة للبيت، فما نُسب إليه من الغلط في الرواية غير دقيق.

أمَّا حذف التنوين لالتقاء الساكنين في الضرورة الشعرية، فاجمع النحاة على جوازه، ومنه ما صرح به الأنباري[4]؛ وابن يعيش[5]، وابن عصفور، فذكر أنَّ الأصل في التنوين التحريك بالكسر لالتقاء الساكنين، ولا يُحذف إلَّا في ضرورة الشعر، فقال:(أَصل التنوين أَن يُكسر لالتقاء الساكنين. وإِن شئت لغير التقاء الساكنين، ولا يحذف لالتقاء الساكنين إِلاَّ في ضرورة، مثل قوله:

---

(١) المقتضب ٢/٢١٣.

(٢) المرجع السابق٢/٢١٦.

(٣) الأوائل ص٦٢، يُنظر: الروض الأنف ٢/٦٥، الأفعال١/١٣٤، الاشتقاق ص١٣، معجم الشعراء ص٢٠٠.

(٤) يُنظر: يُنظر: الإنصاف٢/٥٤٥.

(٥) شرح المفصل ٥/١٦١..

عَمْرو الَّذِي هَشَمَ الثَّريدَ لِقومهِ ... ورِجالُ مَكَّةَ مَسنِنُونَ عِجافُ

يُريدُ: (عمْروٌ الَّذي) [1])

(١) شرح الجمل الكبير ٢/٤٤٧، ٤٤٨.

أصل (يَتَسَنَّهْ) من قوله تعالى: "فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ"[١]

يقول عليُّ بن حمزة: (وقال أبو العباس في تفسير قوله تعالى: " لَمْ يَتَسَنَّهْ " تأويله لم تُغيّره السِّنون، وقد قال الزجَّاج من قال في السَّنة(سانهتُ) فالهاء من أصل الكلمة، ومن قال في السَّنة (سانيتُ) فالهاء زيدت لبيان الحركة، فأمَّا من قال أنَّه من التَّغيير فخطأ، والقول قول أبي إسحاق[٢])

فعليُّ بن حمزة في نصه السابق نسب للمبرد الخطأ في معنى (يتسنَّه) وهو لم تغيره السنون ، ثم علل لقوله بما نقله عن الزجاج في أصل (يتسنَّه) ، مؤكدًا خطأ المبرد باختياره قول الزجاج أنَّ من قال أن المعنى التغيير فقد أخطأ .

وبالرجوع لما نَصَّ عليه المبرد يقول:

(فمن قرأ:"لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ"[٣] فوصل بالهاء، هو مأخوذ من: سانهتُ، التي هي سُنَيْهَة، ومن جعله من الواو قال في الوصل: لم يتسنَّ وانظر. فإذا وقف قال: " لَمْ يَتَسَنَّهْ " فكانت الهاء زائدة لبيان الحركة بمنزلة الهاء في قوله:"فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ"[٤]، و" كِتَابِيه"[٥]، و"حِسَابِيه"[٦]، والمعنى واحد. وتأويلُه: لم تُغيّره السِّنون[٧])

---

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٥٩) .

(٢) التنبيهات ص١٥٧.

(٣) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف {لَمْ يَتَسَنَّهْ} بحذف الهاء في الوصل، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ لم يتسنه بِإِثْبَات الْهَاء فِي الْوَصْل.(يُنظر: المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري ص١٥٠، ت: سُبيع حاكيمي ،ط: مجمع اللغة العربية، دمشق(١٩٨١م)، حجة القراءات لابن زنجلة ص١٤٣، ت: سعيد الأفغاني،ط: دار الرسالة.)

(٤) سورة الأنعام آية رقم (٩٠).

(٥) سورة الحاقة آية رقم(١٩) و(٢٥).

(٦) سورة الحاقة آية رقم (٢٠) و(٢٦).

(٧) الكامل ٣٢/٣.

ذكر المبرد في نصه السابق أنَّ هناك خلافاً في أصل(يتسنَّه)، فمن وصلها بالهاء فهي من أصل الكلمة من قولهم: (سانهتُ)، وقولهم في التصغير (سُنَيْهَة)، ومن وصلها بغير هاءٍ فالهاء زائدة لبيان الحركة ، والمعنى على كلا القولين واحد، وهو لم تُغيّره السِّنون.

وفي أصل (يتسنَّه) عدة أقوال، سنبينها فيما يلي:

القول الأول: أنّ الهاء من أصل الكلمة؛ فيَكُونَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ (السَّنَةِ)، وَأَصْلُهَا: (سَنْهَةٌ)، لِقَوْلِهِمْ: (سَنْهَاءُ)، وَ(بِعْتُه مُسَانَهَةً)، وقولهم في التصغير: (سُنَيْهَة)؛ فَعَلَى هَذَا تَثْبُتُ الْهَاءُ وَصْلًا وَوَقْفًا.

وهو قول الفراء، حيث قال: (وقوله: "لَمْ يَتَسَنَّهْ" جاء التفسير: لم يتغيَّر بمرور السنين عليه، مأخوذٌ من (السَّنة)، وتكون الهاء من أصله من قولك: (بِعْتُه مُسَانهَةً)، تثبت وصلًا ووقفًا[1])

ونسبه الشيخ خالد للحجازيين بقوله:(وأما إذا قلنا إنَّ لامَ (سَنَة) هاءٌ على رأي الحجازيين، فالهاء في " يَتَسَنَّهْ " أصلية؛ لأنَّها لام الفعل، وهو مجزوم بالسكون[2])

القول الثاني:

أنَّ الفعل (يَتَسنَّهْ) معتل بحذف آخره للجزم ، بإلحاق هاء السكت ، فهو من (السَّنَةِ) واحدة السنين، وأنَ لامها واو محذوفة، والأصلُ: (يتسنَّوا) ، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذف الألف للجازم، ثم لحقته هاء السكت في الوقف.

وهو ظاهر قول أبي عبيدة المثنيّ، فقد صرح بأنَّ تصغيرها (سُنَيَّة) ،فالياء أصلها الواو، إلَّا أنَّها أُبدلت من الياء، وأدغمت في ياء التصغير، حيث قال:

(١) معاني القرآن للفراء١/١٧٢، ت: أحمد النجاتي وآخرون، ط١: دار المصرية للتأليف.
(٢) شرح التصريح ٢/٦٣٢.

("لَمْ يَتَسَنَّهْ" لم تأت عليه السنون فيتغير، وهذا في قول من قال للسَّنةِ: (سُنَيَّة) مصغرة[١])

وإليه ذهب السمين، معلـلًا لقوله بأنَّ لامها وهي الواو تُردُّ في التصغير والجمع، فيُقال: (سُنيَّة، وسَنَوات)، فقال: (فعلى هذا يكون أصلُ الكلمةِ: إمَّا مشتقاً من لفظ (السَّنة) على قولنا إنَّ لامَها المحذوفةَ واوٌ، ولذلكَ تُرَدُّ في التصغير والجمع، قالوا: (سُنَيَّة ، وسَنَوات)، وعلى هذه اللغة قالوا: (سانَيْتُ) أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً لوقوعِها رابعةً، وقالوا: أَسْنَتَ القومُ، فقلبوا الواوَ تاءً، والأصل: (أَسْنَوُوا)، فأَبْدَلوها في تُجاه وتُخَمة كما تقدَّم، فأصله: يَتَسَنَّى فحُذِفَتْ الألفُ جزماً[٢])

القول الثالث:

أنَّ (يَتَسنَّهْ) مأخوذ من (أَسِنَ)، فهو مشتق من (أَسِنَ الطعامُ) أي تغير، وذكره ابن خالويه ورده واصفًا إياه بالوهم؛ معلـلًا بأنَّه لو كان مشتق من (أَسِنَ الطعام)، لقيل فيه (يَتَأَسَّن)، قائلًا:

(فأمَّا من جعله من قولهم: (أَسِن) فقد وهم؛ لأنَّه لو كان كذلك لقيل فيه: يَتَأَسَّن[٣])

ورده أيضًا النهرواني واصفًا إياه بالغلط، والبعد عن الصواب؛ معلـلًا بأنَّ (يَتَأَسَّن) الهمزة فيه فاء الفعل، والسين عينه، والنون لامه، فلا يصح أن يكون أصلًا لـ (يَتَسنَّه)، حيث قال:

---

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة المثني ٨٠/١ت: محمد فواد، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٣٨١هـ).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٥٦٣/٢، ت: أحمد محمد الخراط ، ط: دار القلم، دمشق، يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٠٩/١، شرح التصريح ٦٣٢/٢.

(٣) الحجَّة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٠٠، ت: عبد العال سالم، ط٤: دار الشروق، بيروت(١٤٠١هـ).

(وَزَعَمُوا أَنه من (أَسِنَ المَاءُ)، وَهَذَا التَّأْوِيل عندنَا غلط من متأوليه، وَذَهَابٌ عَن وَجه الصَّوَاب فِيهِ، وَلَو كَانَ على مَا توهموه لوَجَبَ أَن يُقَال(لم يَتَأَسَّن)؛ لِأَنَّ الْهمزَة فِيهِ فَاء الْفِعْل، وَالسِّين عينه، وَالنُّون لامه[١])

وأجاب السمين على اعتراض هذا الأصل بأنَّه قد يكون له وجهٌ في القياس، وهو أن يكون قد حدث فيه قلبٌ مكانيٌّ، بأن أُخِّرت فاؤه وهي (الهمزة) إلى موضع لامه؛ فصار: (يَتَسَنَّأ) بالهمزة آخراً، ثمّ أبدلت الهمزة ألفاً؛ كقولهم في قَرَأَ: قَرَا، ثمّ حذفت للجزم، حيث قال:

(ويمكن أَنْ يُجَابَ عنه أنه يمكنُ أن يكونَ قد قُلِبَت الكلمةُ بَنْ أُخِّرَتْ فاؤها – وهي الهمزة – إلى موضِع لامِها فبقي: (يَتَسَنَّأ) بالهمزةِ آخِراً، ثم أُبْدِلَت الهمزةُ ألفاً كقولِهم في: قرأ: قَرَا ، وفي استَهْزا ثم حُذِفَتْ جزماً[٢])

القول الرابع:

أنَّ أصل: (لم يَتَسنَّهْ) :(لم يَتَسَنَّنْ) فهو من قوله تعالى:" **مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ**"[٣]، أي: مُتغيَّر، و(يتسنَّن) على وزن (يَتَفعَّل) بثلاث نونات، فأبدل من النون الثالثة ياءً لتوالي الأمثال، ثم قلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فصار "يَتَسَنَّى"، ثمّ حُذفت الألف للجزم، فصار اللفظ: "لم يَتَسَنَّ"، فجيء بالهاء لبيان حركة النون في الوقف.

وهو قول أبي الفداء[٤]، وناظر الجيش مستدلًا بأنَّ الأصل (يتسنَّن) ، قوله تعالى:" **مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ**"، وعليه فالفعل من قبيل المضعف لا من قبيل المعتل ، حيث قال:

---

(١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للنهرواني ص٦١٣، ت: عبد الكريم الجندي، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان(١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م).

(٢) الدر المصون٢/٥٦٤.

(٣) سورة الحجر آية (٢٦، ٢٨، ٣٣).

(٤) يُنظر: الكُنَّاش في فني النحو والصرف٢/٢٣٢.

(وأمَّا (تسنّى) ، فالأصلُ فيه: (تَسَنَّن) ، أي: تَغيَّر ، ومن ذلك قوله تعالى: "**لَمْ يَتَسَنَّهْ**" بحذف الألف المبدلة من الياء للجزم، والأصلُ (يَتَسنَّن) ، فحصل الإبدال والموجب له الفرار من اجتماع الأمثال أيضًا، وقد استدل على أنَّ الأصلَ (تَسَنَّن) لا (تَسَنَّى)، بقوله تعالى:" **مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ** " أي متغير؛ فـ(مسنون) دلَّ على أنَّ الكلام فيه من قبيل المضعف، لا من قبيل المعتل[١]).

وبعد عرض ما ورد في المسألة من أقوال في أصل (يتسنَّه) أرى أنَّ ما نسبه عليٌّ بن حمزة للمبرد الغلط في معنى (يتسنَّه) بـ (لم تغيره السنون) غير مصيبًا فيه، وكذلك ما دلل به على خطأ المبرد من قول الزجاج غير صحيح، فالزجاج قد صرح بهذا المعنى للفظ (يتسنَّه) وهو (لم تغيره السنون)، ولكنَّ الزجاج خطَّأَ أن يكون معناه تغيَّر من (أَسِنَ الطعامُ يأسَنُ) ، حيث قال:

(" **فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ** "يجوز بإثبات الهاءِ وبإسقاط الهاءِ في الكلام، ومعناه لم تغيره السنون، فمن قال: في السنة (سانهتُ) فالهاء من أصل الكلمة، ومن قال في السَّنَة (سَانَيتُ) فالهاء زيدت لبيان الحركة، ووجه القراءَة على كل حال إثباتُها والوقوف عليها بغير وصل فمن جَعَلَهُ سانيت ووصلها إن شاءَ أو وقفها على من جعله من سانهت، فأما من قال: إنه من تغير من أسِنَ الطعام يأسَنُ فخطأٌ[٢])

وهو ما صرح به الفراء[٣]، والنحاس بقوله:(" **فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ** " أصحّ ما قيل فيه: أنَّ معناه لم تُغيّره السِّنون[٤])

---

(١) تمهيد القواعد ٥٢٢٩/١٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣٤٣/١، ت: عبد الجليل شلبي، ط١: عالم الكتب (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

(٣) يُنظر: معاني القرآن ١٧٢/١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ص١٠٨، ط٢: دار المعرفة ، بيروت- لبنان(١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

ويؤيده أيضًا ما ذكره ابن خالويه بقوله:

(وللهاء في (يَتَسنَّه): وجهان: أحدهما: أن تكون أصلية فتسكن للجزم، والثاني: أن يكون الأصل: (لم يَتَسنَّن) ، فأبدلوا من إحدى النونات ألفًا، ثم أسقطوها للجزم، وألحقت الهاء للسكت. وهما في ذلك لمعنى: لم تأتِّ عليه السِّنون فتغيّره[١])

(١) الحجة في القراءات السبع ص١٠٠.

تثنية (ألية) وجمعها

يقول عليُّ بن حمزة: (وقال أبو العباس: (الوَدَح) ما يتعلَّق بأطراف إلاء الشَّاء. وقد أساء في هذا ؛ لأنَّه جمع (أَلْية) على (إلاء) ، وإنّما جمع (أَلْية) (أَلَيات)[1])

نسب عليُّ بن حمزة في نصه السابق للمبرد الخطأ في جمع ما فيه تاء التانيث، نحو: (أَلْية) على (إلاء)، وذكر أنَّ القياسَ الجمع على (أَليات).

وبالرجوع لما نصَّ عليه المبرد فيما نُسب إليه يقول: **(و(الوَذَخُ) ما تَعلَّقَ بِإلَاءِ الشَّاءِ[2])**

فالمبرد قد صرح بجمع (أَلْية) على (إلاء) ، فهذه النسبة من عليّ بن حمزة صحيحة، والمبرد لم يكن مصيبًا في هذا الجمع.

وللوقوف على الصواب في تثنية (أَلية) وجمعها، نعرض بعض أقوال النُّحاة فيها، ومنه ما صرح به المبرد في تثنية (أَلْية) فقد ذكر فيها وجهان في التثنية (أَلْيان وأَلْيتان) فقال:

(وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ: أَلْية وأَلْيٌ في معنى، فَمن قَالَ: أَلْية قَالَ: أَلْيتان، وَمن قَالَ: أَلْيٌ قَالَ: أَلْيان[3])

وصرح الهروي بأنَّ (أَلْية الكبش) تُجمع على (أَلَيات)، و(كبش أَلَيان) تجمع على (كباش أَلَي)، و(نعجة أَلَيانة) تُجمع على (نعاج أَلَيانات) بفتح اللام في الجميع، فقال:

---

(١) التنبيهات ص١٥٤.

(٢) الكامل٢/٨٧٤ ، ت: محمد احمد الدالي ،ط٣: مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)

(٣) المقتضب ٣/٤١، يُنظر: المنصف لابن جني ٢/١٣١، ت: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١: دار إحياء كتب التراث القديم (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).

(أَلْيـة الكبش) بفتح الهمزة وسكون الـلام: لذنبـه، (وتجمـع أَلَيات) بفتح الـلام، (وكـبش أَلَيـان) بفـتح الـلام: أي عظـيم الأليـة، ونعجـة أَلَيانـة بـالفتح أيضًـا، والجميع (كباش أَلَي)، على مثال: (عَمَي)، و(نعاج أَلَيانات) بفتح اللام[١])

وذكـر ابـن يعـيش أنَّ تـاء التأنيـث لا تُحـذف مـن الاسـم عنـد التثنيـة إلَّا فـي موضـعين جـاءا علـى خـلاف القيـاس، وهمـا تثنيـة (خُصْـيَة)، و(أَلْيَـة) فقـالوا: (خُصْـيان، وأَلْيـان)، والقيـاس فيهمـا إثبـات التـاء فيُقـال: (خُصْـيَتان ، وأَلْيتـان) بإثبات التاء عند التثنية، حيث قال:

(لـم تُحـذف التـاء فـي التثنيـة إلَّا فـي موضـعَيْن شَـذًّا عـن القيـاس. قـالوا: "خُصْيان"، و"أَلْيان" والقياس: خُصْيَتانِ، وأَلْيَتانِ، لأنّ الواحدة خُصْيَةٌ، وأَلْيَةٌ[٢])

وذهـب الرضـي إلـى أنَّ(أَلْيَـة ، وخُصْـيَة) ليسـا بمفـردين للمثنـى(أَلْيـان، وخُصْـيان) فهمـا مـن ضـرورات الشـعر ، بـل مفردهمـا (خَصْـيٌ، وأَلِـيٌ) فـي التقدير، حيث قال:

(وليس (خُصْيَّة، وأَلْيَـة) بمفردين لـ(خُصْيان وأَلْيان)، بل مفرداهما: (خصْـيٌ وأَلِـيٌ)، فـي التقدير، ومثنيا خصية وألية: خصيتان، وأليتان، وقيل: بل أليان وخصيان من ضرورات الشعر، فإنهما لم يأتيا الا فيه[٣])

وذكر السيوطي أنَّ حذف تاء التأنيث في تثنية (أَلْية) فقالوا: (أَلْيان) على غير قياس، ولكنَّه سُمع حذفها في المفرد فأجروه في التثنية ؛ للتخفيف مع عدم اللبس بين ما فيه تاء في المفرد والمجرد منها، فقال: (فَلَا تُحذف تَاء التَّأْنِيث مِمَّا هِيَ فِيهِ إِلَّا من (أَلْيـة وخُصْـية)، فَإِنَّهُم قـالوا: (أَلْيـان وخُصْـيان)، وَكَـانَ

(١) إسـفار الفصـيح للهـروي ٦٠١/٢، ت: أحمـد قشـاش ، ط١: عمـادة البحـث العلمـي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة(١٤٢٠هـ).

(٢) شرح المفصل ١٩٣/٣، يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/ ٨٨٢، ت: محمد عوض، ط١:أضواء السلف ، الرياض (١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م)

(٣) شرح الرضـي علـى الكافيـة ٣٥٩/٣، ت: يوسـف حسن، ط: جامعـة قـار يـونس، ليبيـا (١٣٩٥ – ١٩٧٥ م).

الْقيَاس: (أَلْيتين وخُصْيتين) وَلكنه سُمع فِي الْمُفْرد (أَلِيٌّ وَخُصْيٌ) فأجروا التَّثْنِيَة عَلَيْهِ؛ إيثارًا للتَّخْفِيف مَعَ عدم الإلباس[1])

والذي أراه أقرب إلى الصواب: أنَّ (أَلْيَة) مما كان على (فَعْلَة) معتل اللام ،مما لـه نظير فـي الجمـع فيكون مثل (ظَبْيَـة)، فكمـا يُقـال فـي الجمـع (ظَبْيَـات)، و(ظِبَاء) ، فكذلك الأمر في جمع (أَلْيَة)، فيقال فيه: (أَلْيَات) و(إِلَاء) ، وربما يُجمع على (فُعَل) فيقال: أُلَى ، يقول ابن يعيش:

(وقالوا فـي المعتلّ الـلام: "ظَبْيَـةٌ"، و"ظَبَيـاتٌ"، و"ظِبـاءٌ"، و"رَكْـوَةٌ"، و"رَكَـواتٌ"، و"رِكاءٌ"، و"قَشْوَةٌ"، و"قَشَواتٌ"، و"قِشاءٌ"، وربّما كسّروه على "فُعَلٍ". قالوا: "نَوْبَةٌ"، و"نُوَبٌ"، و"جَوْنَةٌ"، و"جُوَنٌ"، ومثله "قَرْيَةٌ"، و"قُرًى"[2])

فبالقياس على النظير جمعًا مما كان على (فَعْلَة) معتل اللام ، تبين أنَّ جمع المبرد (أَلْيَة) (إِلَاء) صواب، وليس مخطئًا فيه كما زعم عليُّ بن حمزة في تنبيهاته.

(١) همـع الهوامـع فـي شـرح جمـع الجوامـع للسـيوطي١/١٦١، ت: حسـن هنـداوي ، ط: المكتبة التوفيقية، مصر.

(٢) شرح المفصل ٣/٢٤٤.

المطلب الثاني: التنبيهات الصَّرفيَّة على المبرد في (الكامل)

جمع (فَعُل) على (أفْعَال)

يقول عليُّ بن حمزة: (أنشد أبو العباس لرجل من تميم :

إنَّ الذِينَ يَسُوغُ في أَعْنَاقِهِمْ * زَادٌ يَمُنُّ عَلَيهمُ لَلِئامُ**

وقال في أعناقهم يريد حلوقهم لأنَّ العنق يُحيط بالحلق .وإنَّما الرواية: في أحلاقهم، وهكذا رواه جماعة منهم الفرَّاء وغيره، وقد أساء أبو العباس في هذا القول، على أنَّه تبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه بأن جمع (فُعُل) على (أفْعَال)[1])

نسب على ابن حمزة في نصه السابق للمبرد الخطأ في رواية بيت الشعر، وذكر أنَّ الرواية الصحيحة للبيت هي رواية الفراء(في أحلاقهم) وليست كما رواها المبرد(في أعناقهم)، وردَّ ما ذكره المبرد بأنَّه أساء القول في هذه الرواية الخطأ؛ لأنَّه اتبع سيبويه بجواز جمع (فُعُل) على (أفعال).

وبالرجوع إلى ما نصَّ عليه المبرد فيما نُسب إليه يقول:**(وقال رجل من بني تميم:**

أَلْبَانُ إِبْلِ تَعِلَّةَ بن مُسَافِرٍ ... مَا دَامَ يَمْلِكهَا عَلَيَّ حَرَامُ
وطَعَامُ عِمْرَانَ بْنِ أَوْفَى مِثْلُهُ ... مَا دَامَ يَسْلُكُ في الحُلُوقِ طَعَامُ
إنَّ الذِينَ يَسُوغُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ... زَادٌ يَمُنُّ عَلَيهِمُ لَلِئَامُ
لعَنَ الإِلهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسَافِرٍ ... لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيهِ مِنْ قُدَّامُ[2]

---

(١) التنبيهات لعلي بن حمزة البصري ص ٩٧، ت: عبد العزيز الرجكوتي .

(٢) الأبيات من الكامل لرجل من تميم في البخلاء للجاحظ ص٢٥٥، ط٢: دار مكتبة الهلال، بيروت– لبنان(١٤١٩هـ) ، البيان والتبيين للجاحظ٢٠٣/٣، ط: دار مكتبة الهلال، بيروت(١٤٣٣هـ) ، ديوان المعاني لأبي هلال العسكري٢٤٥/٢، ط:دار الجيل، بيروت، أمالي ابن الشجري ٧٥/٢، ٧٦، ت: محمود الطناجي ، ط١: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٣هـ– ١٩٩١م) ، شرح الشواهد الكبرى للعيني ١٣٥٠/٣، ت: أ.د / علي محمد فاخر وآخرون، ط١: دار السلام ، القاهرة (١٤٣١هـ– ٢٠١٠م).

وهذا كلام فصيح جداً. وقوله: (يسوغ في أعناقهم) يريد: حلوقهم؛ لأنَّ العُنُق يحيط بالحلق، .. وروى الفراء في هذا الشعر: (إن الذين يسوغ في أحلاقهم)، وإنَّما كان ينبغي أن يكون: (في أَحْلُقهم)، كقولك: (فِلْس) و(أفْلُس)، وما أشبهه ولكنه شبه باب" فَعْلٍ" بباب" فِعْلٍ"، كما قالو: (زَنْد وأزناد)، و(فَرْخ وأفراخ) [1])

فالمبرد في نصه السابق قد روى البيت (في أعناقهم)، وذكر أنَّ المراد بالعنق في البيت الحلق، وذكر رواية الفراء للبيت (في أحلاقهم)، وردَّها بأنَّ القياس في جمع (حَلْق) (أحْلُق) ، كما جمعوا (فِلْس) على (أفْلُس)، معللًا رواية الفراء أنَّه شبَّه باب (فَعْل) بباب (فِعْل) في الجمع على (أفعال).

وما ذكره المبرد في قياس جمع (فَعْل) على(أفْعُل) مع جواز الجمع على (أفعال) أجازه سيبويه مع قلته، وذكر أنَّه قد يجيء إلّا أنه ليس مقيسًا، فقال: (واعلم أنَّه قد يجئ في (فَعْلٍ أفْعَالٌ) مكان (أفْعُلٍ)، قال الشاعر الأعشى:

وُجِدتَ إذا اصْطلَحُوا خَيْرَهم ... وزَنْدُكَ أَثْقبُ أَزْنادِهَا[2]

---

(١) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٥٣/١، ٥٤، ت: محمد أبو الفضل ، ط٣: دار الفكر العربي، القاهرة (١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).

(٢) البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه ٧٣،شرحه: محمد حسين، ط: مكتبة الآداب الجماميزت، وروايته:

وُجِدْتَ إذَا اصْطلَحُوا خَيْرَهمْ ... وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنادِهَا

وهو في الكتاب٥٦٨/٣، ت:عبد السلام هارون، ط٣: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٠٨هـ–١٩٨٨م) ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣١٠/٢، ت: محمد علي، ط: مكتبة الكليات الأزهرية (١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م)، أملي ابن الشجري ٧٦/٢، وبلا نسبه في شرح المفصل لابن يعيش٢٣٥/٣، ت: إميل يعقوب/ ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان(١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م) ، شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥١٤/٢، ت: صاحب أبو جناح ، ط١: جامعة الموصل(١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م) .

وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: أفراخٌ وأجدادٌ وأفرادٌ، وأجدٌّ عربية وهي الأصل. ورأدٌ وأرآدٌ[١])

وصرح ابن السراج جواز جمع (فُعُل) على (أفعال) نحو: (عُنُق أعناق)، و(طُنُب أطناب) واقتصروا في الجمع على (أفعال) مما كان على (فُعُل) في (طُنُب)، فقال: (وأمَّا (فُعُلٌ)، فنحو: (عُنُقٍ وأعناقٍ)، و(طُنُبٍ وأَطنابٍ)، مقتصرًا عليه في جمع (طُنُبٍ)[٢])

وصرح ابن الشجري في أماليه بأنَّ قياس جمع (حَلْق) (حُلُوق)، وجمعه على (أفعال) شاذٌّ إلَّا أنَّه كثير في الاستعمال، وجاء به التنزيل ، فقال:

((الحلق) يُجمع (حُلُوقًا) على القياس، وجمعه على (أفعال) شاذٌّ ، كـ(زَنْد وأزناد)، و(فَرْد وأفراد)، و(فَرْخ وأفراخ)، قال الأعشى:

***** وزَنْدُكَ أَثْقبُ أَزْنادِهَا *****

أثقب: من ثقّبت النار، بتشديد القاف: إذا أذكيتها، وقال الحطيئة:

مَاذا تقولُ لأفْراخٍ بذي مَرَخٍ ... زُغْبِ الحَواصِلِ لا مَاءٌ ولا شَجَرُ[٣]

---

(١) الكتاب ٥٦٨/٣ ، يُنظر: شرح الجمل الكبير ٥١٤/٢.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ٤٣٧/٢، ت: عبد الحسين الفتلي ، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.

(٣) البيت من البسيط للحطيئة في ديوانه ص٦٦، شرح: حمدو طماس، ط٢: دار المعرفة، بيروت– لبنان(١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م) ، وروايته:

مَاذا تقولُ لأفْراخٍ بذي مَرَخٍ * خُمْرِ الحَواصِلِ لا مَاءٌ ولا شَجَرُ**

وهو في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١١٦/١، ت: محمود شاكر، ط: دار المدني، جدة، الشعر والشعراء للدينوري٣١٦/١، ط: دار الحديث ، القاهرة (١٤٢٣هـ) ، العقد الفريد لابن عبد ربه١٤٤/٦، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت(١٤٠٤هـ) ، الخصائص لابن جني٦١/٣، ط٤:الهيئة المصرية العامة للكتاب، ديوان المعاني٣٩/١، أمالي ابن الشجري٧٦/٢، شرح المفصل٢٣٦/٣، الحماسة البصرية ١٣٦/١، ت: مختار الدين، ط: عالم الكتب ، بيروت، شرح الجمل الكبير ٥١٤/٢، شرح الشواهد الكبرى٢٠٣٨/٤.

وقد كَثُر في (فَعْل أفعال)، وإن كان خارجًا عن القياس، فجاء في (حَبْر) (أحبار) ونطق به التنزيل[1]، وجاء مع ما ذكرناه من زند وفرد وفرخ: أهل وآهال، ولحظ وألحاظ، وسمع وأسماع[2])

وذكر ابن يعيش جواز توارد الوزنان في الجمع لما كان على (فَعْل)، وإن كان الجمع على(أفعال) شاذٌّ على غير قياس إلَّا أنَّه حُمِل في الجمع على ما في معناه فمثلًا: (زَنْدٌ) في معنى (عُودٍ)، و(فَرْخٌ) في معنى (طَيْرٍ)، فكما قالوا: (أعْوادٌ، وأطيارٌ) قالوا: (أزْنادٌ، وأفْراخٌ)، فقال:

(لا بدّ من ذكرِ ما شُذَّ من ذلك ليُعلم؛ حتّى لو اضطُرّ شاعرٌ أو ساجعٌ إلى مثله، لم يكن مُخْطِئًا؛ لأنّه استند إلى أصلٍ من استعمالهم. فمن الشاذّ تكسيرُهم "فَعْلًا" في القلّة على "أفْعالٍ" ، والقياس "أفْعُلٌ" على ما تقدّم، قالوا: "رَأْدٌ"، و"أرْآدٌ"، و"الرَّأَدُ": أصل اللَّحْيَيْن، وقالوا: "زَنْدٌ"، و"أزْنادٌ"، و"الزَّنْدُ": العُود الذي يُقدَح به النار، وهو الأعلى، والزَّنْدَةُ السُّفْلى فيها ثَقْبٌ، وهي الأُنثى، فإذا اجتمعا قيل: "زَنْدانِ"، ولم: يُقَل: "زندتان". وقالوا: "فَرْخٌ" و"أفْراخٌ"، و"أنْفٌ" و"آنافٌ". جمعوا هذه الأسماءَ على "أفْعالٍ" حَمْلًا لها على ما هي في معناه، وذلك أنّ "رَأدًا" في معنى "ذَقَنٍ"، و"زَنْدٌ" في معنى "عُودٍ"، و"فَرْخٌ" في معنى "طَيْرٍ" أو"وَلَدٍ"، و"أنْفٌ" في معنى "عُضوٍ"، فكما قالوا: "أذْقانٌ"، و"أعْوادٌ"، و"أطيارٌ"، و"أعْضاءٌ"، فكذلك قالوا: "أرْآدٌ"، و"أفْراخٌ"، و"أزْنادٌ"، و"آنافٌ"، لأنّها في معناها، فأعطوها حُكْمَها. وقيل: إنما قالوا "أرْآدٌ"؛ لأنّ الهمزة مُقارَبة للألف، ومن مَخرَجها، فعاملوها مُعامَلتَها في الجمع، فكما قالوا: "بابٌ" وأبْوابٌ"، و"نابٌ" و"أنْيابٌ"، كذلك قالوا: "رَأدٌ" و"أرْآد". والنونُ في "زَنْدٍ"، و"أنْفٍ" ساكنةٌ، فهي غُنَّةٌ، فجرت لغُنّتها مجرى المتحرّكة، والراءُ في "فَرْخ" حرفٌ مكرَّرٌ، فجرى

(١) قال تعالى: " **وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ** " سورة المائدة آية (٤٤) ، وقال تعالى: " **لَوْلاَ يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الإِثْمَ** " سورة المائدة آية (٦٣) .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٧٥، ٧٦.

تكريرُه مجرى الحركة فيه، فلذلك قالوا: "أفْراخٌ". وربّما تَوارد البناءان على الاسم الواحد منها، قالوا: "أزنُدٌ"، و"أزْنادٌ"[١])

وصرح ابن يعيش بجواز جمع ما كان على (فُعُل) بضم الفاء والعين على (أفعال)، ولكنَّه قليلٌ فقال: (وأمّا "فُعُلٌ" بضمّ الفاء والعين نحوُ: "عُنُقٍ" و"طُنُبٍ" و"أُذُنٍ"، فهو قليل كـ"فِعَلٍ"، نحوِ: ضِلَع. قالوا فيه: "عُنُقٌ"، و"أعْناقٌ"، و"أُذُنٌ"، و"آذانٌ"، فلم يجاوزوه إلى غيره لقلّته[٢])

وبعد عرض ما ورد في المسألة من أقوال، أرى أنَّ المبرد غير متهم فيما نقله روايةً عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصيدةٍ غير هذه المعروفة ، أو أن يكون الذي أنشده قد رده إلى لغته فقبله المبرد ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر.

والمبرد قد ذكر رواية الفراء التي زعم علي بن حمزة صحتها، وإنْ كانت على غير قياس، فقد ذكر القياس فيها معتذرًا لرواية الفراء تشبيهه باب (فَعْل) بباب (فِعْل) في الجمع على (أفعال) .

أمَّا ما نسبه للمبرد من إساءة القول في جمع (فُعُل) على (أفعال) متبعًا فيه سيبويه غير مُصيبٍ فيه ؛ لأنَّ الإجماع على جواز (فُعُل) ونحوه على (أفعال) وإنْ كان على غير قياس.

(١) شرح المفصل ٣/٢٣٥.

(٢) المرجع السابق ٣/٢٤٢.

المبحث الثاني: المطلب الأول:
التنبيهات النَّحويَّة على ثعلب في (الفصيح)
استعمال ما كان على (فُعال) من الصفات اسماً

يقول عليُّ بن حمزة:

(وقال أبو العباس في هذا الباب، وتقول: عندي غلامٌ يَخْبُز الغليظ والرقيق، فإذا قلت الجَرْدَقَ[1]، قلتَ والرُّقاقَ لأنَّهما اسمان. وهذا القول غلط؛ لأنَّ (فُعالًا) يكون نعتًا كفعيل، يُقال: (طويل وطُوال)، و(خفيف وخُفاف)، (وسريع وسُراع) [2])

فعليُّ بن حمزة قد خطَّأَ أبا العباس ثعلبًا في جعله لفظ (الرُّقاق) وهو مما كان على (فُعال) اسمًا، و(فُعال) لا يكون إلا نعتًا، مثل: (طويل وطُوال) وغيرها مما كان على (فُعال) من الصفات.

وبالرجوع لما نصَّ عليه ثعلب فيما نُسب إليه، يقول:

(وتقولُ: عندي غلامٌ يخبُز الغليظ والرقيق، فإذا قلت: الجَرْدقَ ، قلتَ: والرُّقاق؛ لأنَّهما اسمان[3])

وتعقب المرزوقي في شرحه فصيح ثعلب تصريحه بأنَّ (الرُّقاق) اسم، معللًا له بأنَّه وإن كان في الأصل صفةً، إلّا أنَّه جرى مجرى الأسماء لاكتفائه بنفسه عن ذكر الموصوف، فقال:

(الغليظُ والرقيقُ صفتان جاريتان على أصولهما، والرُّقاق: صفةٌ في الأصل أيضًا؛ لأنَّه لُغةٌ في الرقيق ، كما يُقال: طويلٌ وطُوالٌ، وعجيبٌ وعُجابٌ؛ إلَّا أنَّه جرى على حدِّ الأسماء لاكتفائه بنفسه عن الموصوف، ولذلك حُكم عليه

---

(١) الجَرْدَقَةُ، بالفتحِ: الرَّغِيفُ نقله الجَوْهَرِيُّ، وهي فارِسِيَّةٌ مُعَرَّب كَرْدَهْ بالكاف العَجَمِيّة، معناه المُدَوَّر(تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي١٣/٥٩، ت: دار الفكر، بيروت (١٤١٩هـ).

(٢) التنبيهات ص ١٨٤.

(٣) الفصيح لثعلب ص٣١٥، ت: عاطف مدكور، ط: دار المعارف.

بأنَّه اسمٌ[١])

وعلل أيضًا الهروي ما ذهب إليه ثعلب بأنَّ الرُّقاق وإن كان في الأصلِ صفةٌ، إلَّا أنَّ كثرة استعماله في كلام العرب استغنوا به عن ذكر الموصوف، فصار يُطلق وكأنَّه علمًا على الخبز، فأجري مجرى الأسماء، حيث قال:

(فالرُّقاقُ في الأصلِ صفةٌ أيضًا، كرقيق، كقولهم: طويلٌ وطُوالٌ، وكبيرٌ وكُبارٌ، وعجيبٌ وعُجابٌ، فهذا صفةٌ، ولا يكون اسمًا، فلمَّا كثُرَ استعمال الرُّقاق في كلامهم استغنوا به عن ذكر موصوفه، وأجروه مجرى الأسماء لشبهه لها، والواحدة منه رُقَاقَة[٢])

وبعد عرض ما ورد ما قيل في ما كان (فُعال) من الصفات، واستعماله استعمال الأسماء بحذف الموصوف لكثرته، أرى أنَّ عليَّ بن حمزة لم يكن دقيقًا في نسبة الخطأ لثعلب.

(١) شرح الفصيح للمرزوقي ص٣٢٠.

(٢) إسفار الفصيح للهروي٢/٨٤٥، ت: أحمد قشاش، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (١٤٢٠هـ)، يُنظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص٢٤٢، ٢٤٣، ت: مهدي عبيد ، ط١: (١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م).

المطلب الثاني: التنبيهات الصرفية على ثعلب في (الفصيح)

النقل بالهمزة لما كان على (فَعِل) ثلاثيا

يقولُ عليُّ بن حمزة: (قال أبو العباس في باب (فَعِلَت) بكسر العين وقد نَهِكَه المرض يَنْهَكه، وأنْهَكَه السلطانُ عقوبةً. قال أبو القاسم: نَهِكه المرض ، ونهِكَه السلطان عقوبةً، ونَهِكتُ الثوبَ لبسًا، والمال إنفاقًا، والدابة سيرًا ، سواء بدون ألف .. وأنا أظنُّ أنَّ هذا الحرف غلط أبو العباس فيه[١])

فعليُّ بن حمزة في نصه السابق قد خطَّأَ أبا العباس ثعلبًا في نقله ما كان على (فَعِل) على (أَفْعَل) بالهمزة، فقال في: (نَهِكه السلطانُ عقوبةً)، (أَنْهكه السلطانُ عقوبةً)، ومعنى اعتراض ابن حمزة أن (نهِكَه) لم يستعمل إلا ثُلاثيًا، واستعمله ثعلبٌ رباعيًا، على رواية الخبر.

وبالرجوع لفصيح ثعلب فيما نُسِب إليه يقول: (وقد يَنْهَكُهُ المرض نَهِكَه ، وأنْهَكَه السلطانُ عقوبةً[٢])

ويتتبع ما جاء على (فَعَلت) أو (وفَعِلت) على (أَفْعَلت) من جواز النقل بالهمزة، وجدت سيبويه قد صرح بجواز مجيء ما كان على (فَعل) بفتح الفاء وتثليث العين على (أفْعَل) إذا أُريد به معنى الخبر، وقد أفرد له بابًا أسماه: (باب افتراق (فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى): تقول: دَخَل وخَرَج وجَلَس. فإذا أخبرتَ أنَّ غيره صيَّره إلى شيءٍ من هذا قلت: أخْرَجَه وأَدْخَلَه وأَجْلَسَه. وتقول: فَزِع وأفْزعْتَه، وخَاف وأخَفْتَه، وجَال وأَجلْتَه، وجَاء وأجَأْتَه؛ فأكثر ما يكون على فعل إذا أردت أنَّ غيره أدخلَه في ذلك يُبنَى الفعل منه على أفْعلتُ. ومن ذلك أيضًا مَكُث وأمْكَثتَه[٣])

---

(١) التنبيهات ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) الفصيح لأبي العباس ثعلب ص٢٦٤، ت: عاطف مدكور، ط: دار المعارف.

(٣) الكتاب ٥٥/٤.

وذكر سيبويه نقلًا عن الخليل أنَّه قد يجيء (فعلت وأفعلت) والمعنى واحد إلَّا أنَّ كليهما لغةٌ، وكأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لغةً لقومٍ ثم تختلط، فتستعمل اللغتان لمعنى واحدٍ حيث قال: (وقد يجيء فعلت وأفْعَلتُ المعنى فيهما واحدٌ، إلَّا أنَّ اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيَجِيء به قومٌ على فعلتُ، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفْعَلتُ[١])

وذكر ابن السراج جواز بناء (أفْعَل) من (فعِل) مع افتراق المعنى ، فدخول الهمزة في (فعِل) لمعنى أنَّ غيره ادخله فيه ، فقال:(بابُ افتراقِ: فَعَلْتُ وأَفْعَلتُ: تقول: دخلَ وأَدخلهُ غيرُهُ وخافَ وأَخفتُه وجَالَ وأَجلتُه ومَكُثَ وأمكثتهُ وفَرِحَ، وأَفرحتهُ وفرَّحْتُهُ يشتركانِ[٢])

وبعد عرض ما ورد عن النُّحاة من جواز مجيء (فعلت) على (أفْعَلت) من النقل بالهمزة سواء قُصد فيهما معنى واحد أو قُصد فيهما اختلاف المعنى، فلا حجة لعليُّ بن حمزة فيما خطَّأَ فيه ثعلب، ويدل على جواز ما صرح به ثعلب بقوله: (أنْهَكه السلطانُ عُقُوبةً) ما صرح به المرزوقي في شرحه على الفصيح ونقله عن ثعلب هذا القول والمعنى واحد دون تخطئة، وهذا دليلٌ على جوازه ، فقال:(نَهِكَه المرضُ: بالغ في تضعيفِه، ومصدره النَّهكُ، ويُقالُ: بانت عليه نَهْكَةُ المرضِ، ومنه: انْتَهَكَ فُلانٌ المَحارِمَ إذَا وَطِئَها، وقيل للحيَّة الدقيقة: نَهيكٌ، وأَنْهَكَه السُّلطْانُ عُقُوبةً، إذا بالغَ في عقُوبَتَه[٣])

وصرح الزمخشري بجواز قول ثعلب: (أنْهَكه السلطانُ عُقُوبةً) معللًا بأنَّ المعنى واحدٌ بالهمزة وبدونها، فقال:((وأَنْهَكَه السُّلطْانُ عُقُوبةً) إذا بالغَ في عقُوبَتَه مبالغةً تَنْقُصُ منه، والأصلُ واحدٌ ، وأصلُ النَّهكُ النُقصَان[٤])

---

(١) المرجع السابق٤/٦١.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج٣/١٢٤.

(٣) شرح الفصيح للمرزوقي ص٢٨، ت: سليمان العايد.

(٤) شرح الفصيح للزمخشري ١/٥٢، وهو محقق عن رسالة دكتوراة ، ت: إبراهيم الغامدي، إشراف: سليمان العايد ، ط: معهد البحوث العلمية– مكة المكرمة(١٤١٧هـ).

(مُفْعِل) و(مِفْعِل) بضم الميم وكسرها مع كسر العين في (مُنْتِن) و(مِنْتِن)

يقولُ عليُّ بن حمزة: (وقال أبو العباس في باب حروف منفردة: والشيء مُنْتِن. قوله (الشيء مُنْتِن) شرط أساءَ فيه؛ لأنَّ العرب تقول: مُنْتِن ومِنْتِن، وقال سيبويه إنَّما قالوا (مِنْتِن) إتباعًا للكسرة[١])

فعليُّ بن حمزة في نصه السابق قد خَطَّأَ أبا العباس ثعلبًا في ذكره (مُنتِن) (مُفْعِل) فقط ، دون ذكر اللغة الأخرى للكلمة، وهي (مِنْتِن) (مِفْعِل) بكسر الميم اتباعًا لحركة العين، والعرب تنطق بكلا اللفظين.

وبالرجوع لما نصَّ عليه ثعلب فيما نُسب إليه يقول: (والشيء مُنْتِن. [وهي البَكْرة بسكون الكاف التي يستقى عليها] [٢])

وبتتبع ما ورد من أقوالٍ في مجيء (مَفْعِل) (مِنْتِن) بكسر الميم إتباعًا لحركة العين، من الأصل (مُفعِل) مُنتِن)بضم الميم وكسر العين، فقد صرح سيبويه بأنَّ (مَنْتِن) (مِفْعِل) لغة فيه على غير قياس ، فقال:

(فأمَّا (مِنتِنٌ ومِغِيرةٌ) فإنَّما هما من (أغَارَ وأَنْتَن)، ولكن كسروا كما قالوا: أُجوءُك ولإمّك. وليس في الكلام (مِفْعِل) ولا شيء من هذا النحو لم نذكره[٣])

وهو ما صرح به ابن السراج، فقد ذكر أنَّ (مِفْعِل) الأصلُ فيه (مُفعِل)، ولكن كسروا الميم اتباعًا لكسر العين، فقال:

(فأَمَّا: (مِنْتِنٌ وَمغِيرةٌ)، فأَصلهُ: (مُنْتِنٌ ومُغْيِرٌ)؛ لأَنَّهُ مِنْ: (أَنْتنَ وأَغارَ)، ولكنْ كسروا إتباعًا كما قالوا: (أَجُؤُكَ ولإِمِكَ)[٤])

---

(١) التنبيهات ص١٨٦.

(٢) الفصيح ص٣١٧.

(٣) الكتاب٤/٢٧٣.

(٤) الأصول ٣/٢٠٨.

وقال في موضعٍ آخر: (وكذَلكَ (مِنْتِنٌ) إنْ قَالَ ما وزنهُ ، قُلتَ: الأَصلُ (مُفْعِلٌ)، ولكنْ أتبعوا الكسرَ الكسرَ واللفظُ (مِفْعِلٌ)[1])

وفصل ابن درستويه القول في ذلك بأنَّ للعرب في (مُنْتِن) لغتين: أولهما: (مُفْعِل) (مُنْتِن) وهذا هو الأصل والجاري على القياس، فهو اسم فاعل من (أَنْتَن الشيء فهو مُنْتِن)، ومصدره (الإنتان).

وثانيهما: (مِفْعِل) (مِنْتِن) على خلاف الأصل جارية على غير قياس، وهي لغة العامة لخفتها، والسبب في ذلك أنَّهم كرهوا أن ينتقلوا من الضم إلى الكسر ليس بينهما حاجز حصين، فاتبعوا الميم التاء فقالوا:(مِنْتِن)، ونقل عن الأخفش أنَّ للعرب لغةً ثالثة، وهي (مُنْتُن) بضم التاء إتباعًا لضم الميم فكما قالوا: (مُنْخُل ومُسْعُط) في (مِنْخَل ومِسْعَط) من الآلات ، قالوا (مُنْتُن)، وردَّه ببعده عن القياس، فقال:

(وأمَّا قوله (والشيء مُنْتِن)، فإنَّ للعرب فيه لغتين؛ إحداهما هذه التي ذكرها على وزن (مُفْعِل)، وهو اسم الفاعل من قولك: أَنْتَن الشيء فهو مُنْتِن، فهذا بناؤه الجاري على فعله في القياس، ومستقبله (يُنْتِن)، ومصدره (الإنتان) على (الإفعال)، بمنزلة قولهم:(أكرم يُكرم إكرامًا ، وهو مُكْرِم).

واللغة الأخرى مغّيرة عن الأصل ، جارية على غير قياس، وهي لغة العامة وهي أكثر في الكلام لخفتها، كأنَّهم كرهوا ضمة قبل كسرة، ليس بينهما حاجز حصين، فاتبعوا الميم التاء في الكسرة؛ ليكون الثقل من وجهٍ واحد، وقد حكى الأخفش أنَّ من العرب من يقول:(مُنْتُن) ، بضم التاء مع ضمة الميم لمثل ذلك، كما قالوا: (مُنْخُل ومُسْعُط)، وبين قولهم: (مُنْتُن) وبين (مُنْخُل ومُسْعُط) فرق بيّن وبون بعيد، وذلك أنَّ المُنْتُن إنَّما هو اسم فاعل من (أَنْتَن الشيء) من (النَّتْن)، وأصلُه: (نتَنَ يَنْتُن نتْنًا)، و(المُنخُل والمُسعُط) مما يُنقل ويُستعمل استعمال الآلات، التي تكون الميمات أولها مكسورة، والعين مفتوحة كـ(المِنْجَل

(١) الأصول ٣/٣٣٦.

والمِثْقَب)، وما أشبه ذلك، فَحَمْلُ (المُنْتِن) في الضم على قياس (المُسْعُط والمُنْخُل) بعيد من القياس(١))

والذي يظهر مما سبق من أقوال أنَّ (مُنْتِن و ومِنْتِن) كلاهما لغة ، ولكن (مُنْتِن) بضم الميم وكسر العين في (مُفْعِل) هو الأصل والقياس، بخلاف (مِنْتِن) في (مِفْعِل) فهي على غير قياس كسروا الميم اتباعًا لكسر العين للتخفيف خوفًا من الانتقال من الضم الى الكسر، ولكنها لغة لا يُمكن إنكارها.

أمَّا ما نسبه عليٌّ بن حمزة لثعلب من ذكره لغة واحدة، وهي(مُنْتِن) بوزن (مُفْعِل) دون ذكر الأخرى، فليس هذا دليلًا على الخطأ، فلربَّما أراد التنبيه على اللغة المقيسة في كلام العرب دون الأخرى، وليس عدم ذكرها خطأ منه أو انكارًا منه لها.

(١) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٤٨٢، ت: محمد بدوي، رمضان عبد التواب، ط: وزارة الأوقاف، القاهرة (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

المبحث الثالث

التنبيهات الصَّرفيَّة على ابن سلَّام في (المُصنَّف)

نسبة بائع (اللؤلؤ) على (لآل) فعَّال

يقول عليُّ بن حمزة:(ورُويَ عن الفراء تقول لصاحب(اللؤلؤ):(لآء) مثل (لعَّاع)، وكره قول الناس(لآل). وهكذا الرواية عن الفرَّاء، وقد خالف بهذا القول العرب والقياس؛ لأنَّ المسموع (لآل) فكرهه، والقياس (لؤلؤيّ)، فلم يأت به، ولا يُبنى من الرباعي (فعَّال)، و(لآل) شاذٌ من كلامهم[١])

نسب عليُّ بن حمزة في نصه السابق الخطأ لابن سلام لمجرد روايته عن الفراء جوازه النسبة لبائع اللؤلؤ بـ(لآء) لكراهة (لآل) فيه، معللًا تأكيد الخطأ بمخالفته ما استقر عن العرب ، وما جاء عن القياس، ثم صرح بأنَّ القياس فيه (لؤلؤيّ) لما استقرَّ في باب النسب، ألّا أنَّ ابن سلام لم يأت به، و(فعَّال) لا يُبنى من الرباعي، وكذلك (لآل) شاذ في كلام العرب.

وبالرجوع لما نصَّ عليه ابن سلام فيما نُسب إليه يقول:

(الفراء قال: سمعتُ العرب تقول لصاحب اللؤلؤ (لآء) أمثال (لعاع)، وكره قول الناس (لآل) [٢])

ذكر الثمانيني أنَّه قيل في (لؤلؤ) (لآلٌ) بوزن (فعَّال)، ثم ردَّ هذا القول معللًا بأنَّ (فعَّال) يبنى من الثلاثي لا الرباعي، وعليه فـ(لآل) ليس مشتقًا من (لؤلؤ) الرباعي وإن كان فيه بعض حروفه، فقال:(وقد قالوا "لُؤْلُؤٌ" و"لآلٌ"، ولآلٌ "فَعّالٌ"، وفَعّالٌ إنّما يبنى من الثّلاثة لا من الأربعة، ولُؤْلُؤٌ رُباعِي، فليس "لآلٌ" مشتقًّا من "لُؤْلُؤٍ" وإن كان فيه بعض حروفه[٣])

---

(١) التنبيهات ص٢٦٤.

(٢) الغريب المصنف٣/٧٠٦، ت: محمد العبيدي، ط: المجمع التونسي.

(٣) شرح التصريف للثمانيني ص٢٥٤، ت: إبراهيم البعيمي، ط١: مكتبة الرشد(١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

وتعقب ابن إياز ما نقله أبو عبيدة عن الفراء بأنَّ كلا اللفظين خطأ ، وهما (لآّل)، و(لآّء)؛ إلَّا أنَّ (لآّء) وهو ما ذكره الفراء خالف المسموع ، وكلاهما خارج عن القياس، معللًا بأنَّ (لآّل) مبني من (لأل) الثلاثي وليس من (اللؤلؤ) الرباعي، لكنَّه مسموع فيه (لآّل)، أمَّا (لآّء) فهو مبني من (لأأ)، والأصل المسموع أولى من غيره، ويُغتفر القول في (لؤلؤ) (لآّل) الذي بُني من الثلاثي، أنَّ العرب تشتق من الرباعي ثلاثيًا بحذف الحرف الرابع منه، فكذلك فعلوا في (لآّل) حيث قال:

(وهذا غلط منه لأنه خالف المسموع ، وهو: "لآّل" وكلاهما خارج عن القياس؛ أمَّا الأول فإنه مبني من (لأَل) والهمزة الأخيرة ساقطة، أمَّا (لآّء) فإنه مبني من (لأأَ) واللام ساقطة، فالأصل المسموع أولى، وأيضا فقول الفراء ضعيفٌ؛ لأنَّه خالف قياس كلام العرب، ألا ترى أنَّهم إذا اشتقوا من الرباعي ثلاثيًا حذفوا الرابع من الكلمة، وهو آخرها، فقالوا: (الأرض مثعلةٌ، وتعقرةُ) للكثيرة العقارب والثعالب، فحذفوا الباء وهو الحرف الرابع، وكذلك فعلوا في (لآل)[1])

وصرح ابن عصفور بأنَّه لا ينبغي أن يكون لآّل مشتقًا من (لؤلؤ)، لأنَّ تركيب أحدهما يختلف عن الآخر فـ(لآّلٌ) من تركيب(لَءَلَ)الثلاثي الأصول، و(لؤلؤ) من تركيب (لءلء) الرباعي الأصول، فقال:

(واعلم أنَّه لا يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلِفة، نحو: (لأّال) و(لؤلؤ)؛ لا ينبغي أن يُقال: إنَّ أحدهما من الآخر، لأنَّ (لأّإلًا) من تركيب (لَءَل)، و(لؤلؤًا) من تركيب (لَءَلَء)، فـ(لأّال) ثلاثيّ الأصول ، و(لؤلؤ) رباعيّ[2])

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إيّاز ص٩٢، ٩٣، ت: هادي نهر ، هلال ناجي ، ط١: دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن(١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م).

(٢) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٤٧/١ ، ت: فخر قباوة ، ط١: مكتبة لبنان، بيروت– لبنان(١٩٩٦م).

وبعد عرض ما قيل من أقوال في النسبة إلى (لؤلؤ)، أرى أنَّ عليَّ بن حمزة غير مُصيبٍ في نسبته الخطأ لابن سلام، فليس معنى نقله رواية الفراء إقرار منه بصحة ما نقله عنه ، فهو مجرد ناقلٍ لرواية الفراء، أمَّا ما رواه الفراء من جواز النسب لبائع (اللؤلؤ) بـ(لأّء) لم يُصرح أحدٌ بهذا الاشتقاق، وإنَّما المسموع في النسب إلى(لؤلؤ) هو (لأّل) وإن كان(فعّال) لا تأتي إلّا من الثلاثي، و(لؤلؤ) رباعي، ولكنّه مسموعٌ عن العرب استغناءً بـ (فعَّال) عن ياء النسب مبالغة في احترافه بهذه الصنعة، وعليه فيجوز في النسب إلى (لؤلؤ) (لؤلؤيّ)، و(لأّل) وإن كان قليلًا.

المبحث الرابع

التنبيهات الصَّرفيَّة على ابن السِّكِّيت في(الإصلاح)

نوع الميم في(موسى الحديد) ووزنها

يقول عليُّ بن حمزة: (وقال أبو يوسف وتقول: هذه مُوْسى حديدة، وهي فُعْلى، عن الكسائي، وقال الأموي عبد الله بن سعيد: هو مذكر لا غير، هذا مُوْسى كما ترى، هو مفعل من أَوْسَيْت رأسه إذا حلقته بالمُوْسى. وفي هذا القول غلطان: أحدهما: ما حكاه عن الكسائي في (فُعْلِى)؛ الميم في موسى زائدة، فإذا جعلها (فُعْلَى)، صارت الميم فاء الفعل، والغلط الثاني: ما حكاه عن الأموي من أنَّها مذكر لا غير، وليس كذلك (موسى) مؤنثة مصروفة[1])

فعليُّ بن حمزة في نصه السابق قد خطأ ابن السِّكِّيت في أمرين: أولهما: ما حكاه عن الكسائي أنَّ (موسى) في قولهم: (هذه موسى حديدة) على وزن (فُعْلَى)، والميم أصلية، ورَّده بأنَّ الميم زائدة فلا تكون على وزن (فُعْلى)، وثانيهما: ما حكاه عن عبد الله بن سعيد أنَّها مذكر لا غير، وردَّه بأنَّها مؤنثة مصروفة.

وبالرجوع لما نصَّ عليه بن السِّكِّيت فيما نُسب إليه يقول:

(وتقول: هذه مُوْسى حديدة، وهي فُعْلى، عن الكسائي، وقال الأموي عبد الله بن سعيد: هو مذكر لا غير، هذا مُوْسى كما ترى، هو مفعل من أَوْسَيْت رأسه إذا حلقته بالمُوْسى[2])

فابن السَّكِّيت ذكر حكاية الكسائي أنَّ (موسى) على وزن (فُعْلَى)، فالميم فيه أصلية فاء الكلمة، وذكر حكاية الأموي أنَّها لفظ مذكر، وأصل (موسى) (مُفْعَل) من أَوْسَيْت رأسه إذا حلقته بالموسى.

---

(١) التنبيهات ص٣٢١.

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٥٩، ت: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون ، ط٤: دار المعارف، القاهرة (١٩٤٩م).

وبتبع ما قيل في (موسى الحديد) من أقوال للنُّحاة، فقد صرح أبو البركات الأنباري أنَّ (موسى الحديد) لفظة مؤنثة لقولهم: (مُوْسَى خَذِمَة)، فقال: (و(مُوسَى) الْحَدِيد مؤنثه، لقَولهم: (مُوسَى خَذِمَة) [١])

وذكر العكبري أنَّ في أصل (موسى) قولين: أحدهما: أنَّ الميم زائدة ووزنها (مُفْعَل)، والألف لام الكلمة، فهي من قولهم: (أوسيت رأسه إذا حلقته، وثانيهما: أنَّ الميم أصلية ووزنها (فُعْلَى) ، والألف زائدة للتأنيث، وهي من قولهم: (ماس يميس) من الاضطراب، حيث قال:(الألفُ فِي (مُوسى الْحَدِيد) لامُ الْكَلِمَة فِي أحدِ الْقَوْلَيْنِ والميمُ زائدةٌ ، واشتقاقُه من(أَوْسَيْتَ رأسَه إذا حلقته)، فَ(مُوسى) (مُفْعَل) مثل (مُعْطى) ، فالحديدةُ مُفْعَل بهَا والرأسُ مَفْعَل بِهِ، والقولُ الثَّاني هِيَ للتأنيث، واشتقاقُه من (ماسَ يَمِيسُ) فكأنَّ الحديدةَ لكثرةِ تحرّكها فِي الحِلاق تَميسُ، أَي: تضطرِبُ فوزنها (فُعْلى) [٢])

ونسب السخاوي للجرمي القول بتأنيث (موسى) في (موسى الحدبد) ، والميم زائدة ووزنها (مُفْعَل) غير مصروفة في المعرفة والنكرة، ولو كانت على وزن (فُعْلى) والميم أصلية لم تنصرف مطلقًا، فصرف العرب لها دليلٌ على زيادة الميم، فقال: (وأمَّا (موسى الحديد)، فقال الجرمي: سمعتُ أبا زيد يروي عن العرب: (هذه موسى خذمة)، وهي (مُفْعَل)؛ ولو كانت الميم أصلية لم ينصرف؛ لأنَّ (فُعْلَى) في جميع الكلام غير مصروفٍ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، نحو: (حُبْلَى ، وأُنْثَى)؛ قال: فصرف العرب يدل على أنَّ الميم زائدة[٣])

واختار الرضي القول بزيادة الميم في (موسى الحديد)، ووزنها (مُفْعَل) من قولهم (أوسيت رأسه إذا حلقته)، وردَّ قول الكوفيين بأصالة الميم ووزن (فُعْلَى)

---

(١) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري ص٨٢، ت: رمضان عبد التواب، ط٢: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).

(٢) اللباب ٢/ ٢٤٧.

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي ١/٤٧٠، ٤٧١، ت: محمد الدالي، ط٢: دار صادر(١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

من قولهم: (ماس رأسه بموسه إذا حلقه)بأنَّ (ماس) ليست بمعنى (حلق)، وإنَّما (مَاس يَمِيْسُ) بمعنى (تبختر)، ونسبة (موسى الحديد) إلى الحلق أكثر من نسبتها إلى (المَيْس)، وإذا سلمنا أنَّها بمعنى(حلق) إلَّا أنها يجب ان تكون بوزن(مُفْعَل)؛ لأنَّ (فُعْلَى) لا تنصرف على أية حال، بخلاف (مُفْعَل)، فقال: (وقوله: (وكموسَى) أي: وكموسَى الحديد؛ فإنَّه على وزن (مُفْعَل)، من: أوسيتُ رأسه: إذا حلقته. وقال الكوفيون: إنَّه على وزن (فُعْلَى) من: ماس رأسه يموسه إذا حلقه. والأول هو الحقُّ؛ لأنَّا لا نُسلم مجيء (ماس) بمعنى حلق، بل (ماس يميس) بمعنى تبختر، ونسبة (موسى الحديد) إلى (الحلق) أكثر من نسبتها إلى (الميس) الذي هو التبختر. سلمنا مجيئه بمعنى حلقه ، لكنَّه يجب أن يكون (مُفْعَلًا) لا (فُعْلَى)؛ لأنَّه لو كان (فُعْلَى) لما صُرف؛ لأنَّ ألف (فُعْلى) لا يكون إلَّا للتأنيث، لكن (موسى) صرف بكرة، و(فُعْلَى) لا ينصرف لكل حال، فلا يكون (فُعْلَى) بل (مُفْعَلًا)، فالميم فيه زائدة لا الألف[1])

ونسب الرضي في موضع آخر لليسرافي أنَّ ميم (موسى) زائدة مهموز الفاء من قولهم (أسوت الجُرح)، ونسب للفراء أصالة الميم، وأصله من (المَيس) وهو التبختر قلبت فيه الياء واوًا لانضمام ما قبلها، وردَّه بأنَّه اشتقاق بعيد، فقال: (وجوز السيرافي اشتقاقه من (أسْوْت الجرح) أي: أصلحته، فأصله (مؤْسَى) بهمز الفاء، وقال الفراء: هي (فُعْلَى) فلا تنصرف في كل حال لكونه كـ(البُشرى)، وهو عنده من الْمَيْسِ؛ لأنَّ المزين يتبختر، وهو اشتقاق بعيد قلبت عنده الياء واوًا لانضمام ما قبلها[2]).

وبعد عرض ما سبق من أقوالٍ في أصل (موسى) من قولهم:(موسى الحديد)، أقول في الرد على عليِّ بن حمزة أولًا: ما حكاه عن الكسائي ليس مخطئًا فيه، فهو مجرد نقل لحكايته دون ترجيح او اختيار منه، وثانيًا: ما حكاه من رواية

(١) شرح الشافية ٢/٥٩٥- ٥٩٧.

(٢) المرجع السابق ٢/٥٩٥- ٥٩٧.

الأموي، فهي رواية نقلها مثل ما نقلها غيره، وليس معنى روايته لها اختيارًا منه، فلا غلط على ابن السِّكِّيت فيما رواه.

أمَّا الصواب في أصل (موسى) فأرى أنَّ الميم زائدة ووزنها (مُفْعل) غير منصرفة في المعرفة والنكرة، فلو كانت على وزن (فُعْلى) والميم أصلية لم تنصرف مطلقًا، فصرف العرب لها دليلٌ على زيادة الميم .

أمَّا أصلها من حيث التذكير والتأنيث، فهي مؤنثة وتأنيثها سماعيٌّ كـ(القدر والنار) على ما ذكره الرضي نقلًا عن البصريين، بقوله:

((موسًى) موسى التي هي موسى الحديد عند البصريين من (أَوْسَيتُ) أي حلقتُ، وهذا اشتقاق ظاهر، وهو مؤنث سماعي كالقِدْرِ والنار والدار[1])

(١) شرح الشافية ٢/ ٣٤٧.

الخاتمة

بعد قراءة كتاب (التنبيهات على أغاليط الرواة لعليّ بن حمزة البصريّ كانت لي معه وقفات نحويَّة وصرفيَّة، وتَوصَلتُ من خلالهِا إلى عِدَّةِ نتائج أهمُهَا:

١- يغلب على تنبيهات عليٌّ بن حمزة التنبيهات اللُغويّة، والتي تتعلق بمعنى الكلمة في اللغة، وخطأ الرواة في استعمال هذه الكلمة في غير معناها الصحيح.

٢- دقة عليٌّ بن حمزة في نسبة الرواية عن العلماء في تنبيهاته، غير أنَّه لم يكن صائبًا في نسبة الغلط إليهم.

٣- أنَّ ما نسبه عليٌّ بن حمزة للمبرد من خطأ في رواية الشعر، يُرد بأنَّ المبرد لا يُعد متهمًا فيما نقله روايةً عن العرب، لأنَّه يجوز أن يكون البيت الذي رواه من قصيدةٍ سمِعَها من منشده فرَّده إلى لغته فقبله على لغته التي أُنشِد بها، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر، فلا يُعد مخطئًا بهذه الرواية.

٤- ما نسبه عليٌّ بن حمزة من غلطٍ في رواية بعض الأشعار، قد أطلق عليه النُّحاة ما يُسمى بـ(الضرورة الشعرية)، وهذا لا يُعدّ خطأ في الرواية كما زعم في تنبيهاته.

٥- يغلب على عليّ بن حمزة في تنبيهاته ميله للمذهب الكوفيّ ، وهذا ظاهر في تعقيبه على المبرد في قصر الممدود لضرورة الشعر، بأنَّه ركِب المذهب الذي يخالف فيه أهلَ العربية واحتاج إلى نُصرته فغيَّر له الشَّعرَ واحتجَّ به.

ثبت المراجع والمصادر

١-الاختيارين للأخفش الأصغر، ت: فخر الدين قباوة، ط١: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢-إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ت: محمد عوض، ط١:أضواء السلف، الرياض (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤ م).

٣-إسفار الفصيح للهروي، ت: أحمد قشاش، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٢٠هـ).

٤-إسفار الفصيح للهروي، ت: أحمد قشاش، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (١٤٢٠هـ).

٥-الاشتقاق لابن دريد، ت: عبد السلام هارون، ط١: دار الجيل، بيروت-لبنان(١٤١١هـ- ١٩٩١م).

٦-إصلاح المنطق لابن السكيت، ت: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٤: دار المعارف، القاهرة (١٩٤٩م).

٧-الأصمعيات للأصمعي، ت: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، ط٧: دار المعارف، مصر(١٩٩٣م)،

٨-الأصول في النحو لابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

٩-إعراب القرآن للنحاس، ط٢: دار المعرفة، بيروت- لبنان(١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

١٠- الأفعال للسرقسطي، ت: محمد حسين، ط: مؤسسة دار الشعب، القاهرة (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).

١١- الألفاظ المهموزة لأبي الفتح ابن جني، ت: مازن المبارك، ط١: دار الفكر دمشق (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م).

١٢- أمالي ابن الشجري، ت: محمود الطناجي ، ط١: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٣هـ- ١٩٩١م).

١٣- أمالي المرتضى للعلوي، ت: محمد أبو الفضل، ط١: دار إحياء الكتب العربية(١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).

١٤- الأوائل لابن عروبة الحراني، ت: مشعل المطيري، ط١: دار ابن حزم، لبنان- بيروت.

١٥- البخلاء للجاحظ ص٢٥٥، ط٢: دار مكتبة الهلال، بيروت- لبنان(١٤١٩هـ) .

١٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل، ط: المكتبة العصرية، لبنان- صيدا

١٧- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري، ت: رمضان عبد التواب، ط٢: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).

١٨- البيان والتبيين للجاحظ، ط: دار مكتبة الهلال، بيروت(١٤٣٣هـ).

١٩- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ت: دار الفكر، بيروت(١٤١٩هـ).

٢٠- تاريخ دمشق لابن عساكر، ت: عمرو العمروي، ط: دار الفكر (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م) .

٢١- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، ت: محمد بدوي، رمضان عبد التواب، ط: وزارة الأوقاف، القاهرة (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م) .

٢٢- التنبيهات لعلي بن حمزة البصري ص ٩٧، ت: عبد العزيز الرجكوتي، ط٣: دار المعارف، القاهرة.

٢٣- تهذيب اللغة للأزهري١٣/١٣٥، ت: عبدالسلام هارون،ط: دار القومية العربية للطباعة (١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م).

٢٤- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للنهرواني، ت: عبد الكريم الجندي، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان(١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م).

٢٥- جمهرة اللغة لابن دريد، ت: رمزي منير، ط١: دار العلم للملايين – بيروت(١٩٨٧م).

٢٦- حجة القراءات لابن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط: دار الرسالة.)

٢٧- الحجَّة في القراءات السبع لابن خالويه، ت: عبد العال سالم، ط٤: دار الشروق، بيروت(١٤٠١هـ).

٢٨- الحماسة البصرية، ت: مختار الدين، ط: عالم الكتب ، بيروت.

٢٩- الحيوان للجاحظ، ط٢: دار الكتب العلمية- بيروت(١٤٢٤ هـ).

٣٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، ت: عبد السلام هارون، ط٤: مكتبة الخانجي، القاهرة(١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م) .

٣١-الخصائص لابن جني، ط٤:الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت: أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.

٣٣- ديوان الحطيئة، شرح: حمدو طماس، ط٢: دار المعرفة، بيروت- لبنان(١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).

٣٤- ديوان الطرماح، ت: عزة حسن ،ط٢: دار الشرق العربي، بيروت-لبنان (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م) .

٣٥- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري، ط:دار الجيل، بيروت.

٣٦- ديوان النمر بن تولب، ت: محمد طريفي ط١: دار صادر، بيروت – لبنان.

٣٧- ديوان امرئ القيس ص١٤١، اعتناء: عبد الرحمن المصطاوي ،ط٢: دار المعرفة، بيروت (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤ م).

٣٨- ديوانه الأعشى، شرحه: محمد حسين، ط: مكتبة الآداب الجماميزت.

٣٩- الروض الأنف للسهيلي، ط:دار إحياء التراث العربي(١٤١٢هـ).
٤٠- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، ت: محمد الدالي، ط٢: دار صادر (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).
٤١- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ت: محمد علي، ط: مكتبة الكليات الأزهرية (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).
٤٢- شرح التصريف للثمانيني، ت: إبراهيم البعيمي، ط١: مكتبة الرشد (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
٤٣- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إيّاز، ت: هادي نهر، هلال ناجي ، ط١: دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن(١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م).
٤٤- شرح الجمل الكبيرلابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، ط١: جامعة الموصل (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م) .
٤٥- شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن، ط: جامعة قار يونس، ليبيا (١٣٩٥ - ١٩٧٥م).
٤٦- شرح الشواهد الكبرى للعيني، ت: أ.د / علي محمد فاخر وآخرون، ط١: دار السلام ، القاهرة (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م) .
٤٧- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، ت: مهدي عبيد ، ط١: (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .
٤٨- شرح الفصيح للزمخشري، وهو محقق عن رسالة دكتوراة ، ت: إبراهيم عبد الله الغامدي، إشراف: سليمان العايد ، ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث – مكة المكرمة (١٤١٧هـ).
٤٩- شرح الفصيح للمرزوقي، ت: سليمان العايد.
٥٠- شرح المفصل لابن يعيش، ت: إميل يعقوب، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م) .
٥١- شرح ديوان المتنبي للمعري، ت: محمد المولوي،ط١: مركز الملك فيصل للبحوث(١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م)

٥٢- شرح شواهد المغني للسيوطي، ت: أحمد ظافر كوجان، ط: لجنة التراث العربي (١٣٨٦هـ -١٩٦٦م).

٥٣- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ت: أحمد مهدلي، علي سعيد، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان(٢٠٠٨م) .

٥٤- الشعر والشعراء لابن قتيبة، ط: دار الحديث، القاهرة (١٤٢٣هـ).

٥٥- ضرائر الشِّعْر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم، ط١: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع(١٩٨٠م).

٥٦- طبقات فحول الشعراء لابن سلام، ت: محمود شاكر، ط: دار المدني، جدة.

٥٧-العقد الفريد لابن عبد ربه، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت(١٤٠٤هـ) .

٥٨- العين للخليل، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال.

٥٩- عيار الشعر لابن طباطبا العلوي، ت: عبد العزيز المانع، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٦٠- عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري، ط: دار الكتب العلمية –بيروت (١٤١٨هـ).

٦١- الغريب المصنف لان سلام، ت: محمد العبيدي، ط: المجمع التونسي.

٦٢- الفصيح لأبي العباس ثعلب، ت: عاطف مدكور، ط: دار المعارف.

٦٣- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، ت: محمد أبو الفضل ، ط٣: دار الفكر العربي، القاهرة(١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م).

٦٤- الكامل للمبرد، ت: محمد احمد الدالي،ط٣: مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)

٦٥- الكتاب لسيبويه، ت:عبد السلام هارون، ط٣: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٦٦- لسان العرب لابن منظور، ط٣: دار صادر، بيروت(١٤١٤هـ).

٦٧- ما يجوز للشاعرفي الضرورة للقيرواني، ت: رمضان عبد التواب، صلاح الهادي (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).

٦٨- المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري، ت: سُبيع حاكيمي، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق(١٩٨١م).

٦٩- مجاز القرآن لأبي عبيدة المثني، ت: محمد فواد، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة(١٣٨١هـ).

٧٠- المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري، ت:عبد السلام هارون، ط٢: مطبعة حكومة الكويت(١٩٨٤ م)

٧١- معاني القرآن للفراء، ت: أحمد النجاتي وآخرون، ط١:دار المصرية للتاليف.

٧٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: عبد الجليل شلبي، ط١: عالم الكتب (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٧٣- معجم الأدباء لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس ،ط١: دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤١٤هـ-١٩٩٣ م.) .

٧٤- معجم الشعراء للمرزباني، ط٢: مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٧٥- معجم المؤلفين لرضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٦- المقتضب للمبرد، ت: محمد عضيمة، ط: عالم الكتب، بيروت.

٧٧- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، ت: فخر قباوة، ط١: مكتبة لبنان، بيروت- لبنان(١٩٩٦م).

٧٨- المُنَجَّد في اللغة لكراع النمل، ت: دكتور أحمد مختار، ضاحي عبد الباقي، ط٢: عالم الكتب، القاهرة (١٩٨٨ م).

٧٩- المنصف لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١: دار إحياء كتب التراث القديم (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).

٨٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت: حسن هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر.

٨١- الوافي بالوفيات للصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث، بيروت(١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٩٧١
تمهيد: **المطلب الأول:** التعريف بـ(عَليّ بن حَمْزَة الْبَصْرِيّ).	١٩٧٣
المطلب الثاني: كِتَابُ (التنبيهات على أغاليط الرواة).	١٩٧٥
المبحث الأول: المطلب الأول: التنبيهات النَّحوية على المبرد في (الكامل):	١٩٧٦
قصر الممدود لضرورة الشعر.	١٩٧٦
إسكان حرف الإعراب للضرورة الشعرية.	١٩٨١
حذف التنوين للضرورة الشعرية.	١٩٨٤
أصل (يَتَسَنَّهْ) من قوله تعالى: "فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ".	١٩٨٨
تثنية (ألية) وجمعها.	١٩٩٤
المطلب الثاني: التنبيهات الصَّرفيَّة على المبرد في (الكامل).	١٩٩٧
جمع (فَعُل) على (أفْعَال).	١٩٩٧
المبحث الثاني: المطلب الأول: التنبيهات النَّحوية على ثعلب في(الفصيح):	٢٠٠٢
استعمال ما كان على (فُعال) من الصفات اسمًا.	٢٠٠٢
المطلب الثاني: التنبيهات الصَّرفيَّة على ثعلب في (الفصيح):	٢٠٠٤
النقل بالهمزة لما كان على (فَعِل) ثلاثيًا.	٢٠٠٤
(مُفْعِل) و(مِفْعِل) بضم الميم وكسرها، مع كسر العين في (مُنْتِن) و(مِنْتِن).	٢٠٠٦
المبحث الثالث: التنبيهات الصَّرفيَّة على ابن سلَّام في (المُصنَّف):	٢٠٠٩
نسبة بائع (اللؤلؤ) على (لآل) فعَّال.	٢٠٠٩
المبحث الرابع: التنبيهات الصَّرفيَّة على ابن السِّكِّيت في (الإصلاح):	٢٠١٢
نوع الميم في(موسى الحديد) ووزنها.	٢٠١٢
الخاتمة.	٢٠١٦
ثبت المراجع والمصادر.	٢٠١٧
فهرس الموضوعات.	٢٠٢٤